المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقرير

رقم 2 - نيسان/ أبريل، 2020

وباء فيروس كورونا المستجد:
نماذج من استجابات الدول للوباء وتداعياته على الاقتصاد العالمي

وحدة الدراسات السياسية

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقرير

رقم 2 - نيسان/ أبريل، 2020

وباء فيروس كورونا المستجد

نماذج من استجابات الدول للوباء وتداعياته على الاقتصاد العالمي

وحدة الدراسات السياسية

وباء فيروس كورونا المستجد: نماذج من استجابات الدول للوباء وتداعياته على الاقتصاد العالمي

سلسلة: تقارير

رقم 2 - نيسان/ أبريل، 2020

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2020

وحدة الدراسات السياسية

هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علميةً رصينةً ضمن أربع سلسلات هي؛ تقدير موقف، وتحليل سياسات، وتقييم حالة، وتقارير. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تلبي حاجة القراء من أكاديميين، وصنّاع قرار، ومن الجمهور العامّ في البلاد العربية وغيرها. يساهم في رفد الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجه، وفقًا للقضية المطروحة للنقاش.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة 1

أولاً. كيف استجابت الدول لتفشي فيروس كورونا المستجد؟ 3

التجارب الآسيوية 3

الصين 4

هونغ كونغ وتايوان وكوريا الجنوبية 6

سنغافورة 7

الاستنتاجات وأثر الذاكرة المؤسساتية والمجتمعية 8

استجابة الأوروبيين للوباء 9

إيطاليا 10

إسبانيا 13

ألمانيا 15

فرنسا 17

الاستنتاجات والاستجابة الأوروبية 18

استجابة الولايات المتحدة 20

الاستجابة في المنطقة العربية 23

الإجراءات الحكومية 23

المبادرات الشعبية 27

التداعيات وردود الفعل 28

ثانيًا. تداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي 30

التدابير المتخذة لمواجهة الأزمة 32

توقعات مسارات تطورات الأزمة 33

المراجع 36

مقدمة

تم تحديد فيروس كورونا المستجد، والمعروف أيضًا باسم كوفيد-19، للمرة الأولى في مدينة ووهان التابعة لإقليم خوبي في الصين أواخر كانون الأول/ ديسمبر 2019. وعرّفت منظمة الصحة العالمية هذا الفيروس بوصفه فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للإنسان، تشمل الفيروسات التي تتسبب في نزلة البرد العادية، والأخرى التي تتسبب في المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة، وسارس SARS-CoV الذي ظهر في عام 2002، ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية MERS-CoV التي ظهرت عام 2012. وقد تتسبب هذه الفصيلة من الفيروسات في عدد من الأمراض الحيوانية أيضًا[1].

وبداية من 11 شباط/ فبراير 2020، اصطلحت منظمة الصحة العالمية على تسمية النسخة الجديدة من هذا الفيروس باسم كوفيد-19[2]، وعرفته بوصفه مرضًا معديًا تدل عليه مجموعة من الأعراض تتمثل في الحمّى والسعال الجاف والإرهاق والصعوبة في التنفس والاحتقان في الأنف وألم في الحلق، وفي الحالات الأشد حدة، قد تتسبب العدوى في الالتهاب الرئوي، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم، والفشل الكلوي، وحتى الوفاة. وعادةً ما تكون هذه الأعراض خفيفة وتبدأ تدريجيًا، ويصاب بعض الناس بالعدوى دون أن تظهر عليهم أيّ أعراض ودون أن يشعروا بالمرض[3].

ومنذ ذلك الحين، بدأ المرض في التفشي بسرعة في العديد من دول العالم. وحتى نهاية آذار/ مارس 2020، أحصت منظمة الصحة العالمية إصابة أكثر من 800 ألف حالة؛ أغلبها في الولايات المتحدة الأميركية وإيطاليا والصين وإسبانيا وألمانيا وإيران وفرنسا والمملكة المتحدة وسويسرا وهولندا، فيما سجلت أكثر من 39 ألف وفاة حالة، غالبيتها الساحقة في إيطاليا وإسبانيا والصين وإيران وفرنسا[4]. وسجلت منظمة الصحة العالمية أيضًا، انتشار الفيروس في 199 دولة وإقليمًا؛ في آسيا، وأفريقيا، وأوروبا، والأميركتين، إضافةً إلى دول المحيط الهادئ (أستراليا، ونيوزيلندا)[5].

وتكمن خطورة فيروس كورونا المستجد، المعروف باسم كوفيد-19 في عاملين رئيسين، هما:

1 "مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): أسئلة وأجوبة،" منظمة الصحة العالمية، شوهد في 2020/3/28، في: https://bit.ly/2w0LpP0

2 Yan-Rong Guo et al., "The Origin, Transmission and Clinical Therapies on Coronavirus Disease 2019 (COVID-19) Outbreak – an Update on the Status," *Military Medical Research*, vol. 7, no. 11 (2020), p. 2.

3 "مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): أسئلة وأجوبة".

4 "Coronavirus Disease (COVID-2019) Situation Reports," *World Health Organization*, accessed on 31/3/2020, at: https://bit.ly/2WOYoOy

5 Ibid.

أوّلًا، كونه وباءً انتقاليًا، ينتقل من شخص إلى آخر؛ إذ، يمكن أن يصاب الأشخاص بعدوى مرض كوفيد-19، بحسب منظمة الصحة العالمية، عن طريق الاحتكاك بالحاملين للفيروس[6]. ويستدعي كبح الطابع الانتقالي للفيروس، إجراءات احترازية تتعلق أساسًا بتقييد حركة الأشخاص المصابين وغير المصابين على حدّ سواء. فمن جهة، يخضع المصابون لحجر صحّي بيتي أو عيادي لمنع انتقال الفيروس؛ ومن جهة أخرى تقيّد حركة الأشخاص غير المصابين، بما في ذلك الحجر المنزلي الطوعي أو الإجباري.

ثانيًا: تحتاج الحالات المتقدّمة للإصابة بالفيروس، إلى عناية طبية خاصة، بحيث تخضع لعملية إنعاش بالاستعانة بعتادٍ طبّي متقدّم، وأجهزة تنفس اصطناعي خاصّة Ventilators. وتتولى هذه الأجهزة عملية التنفس في الجسم عندما يتسبب المرض في فشل الرئتين، ما يعطي المريض الوقت لمحاربة العدوى والتعافي[7]. وتواجه الدول الأكثر تضررًا من هذا المرض كإيطاليا، ندرة في هذا النوع من الأجهزة، وسط تزايد الطلب الدولي عليها، الأمر الذي يدفع إلى المفاضلة بين حالات المرضى الأكثر قدرة على الصمود؛ كما يدفع إلى طلب المساعدة من دول مثل الصين وروسيا. وتفاديًا للوقوع في الأزمة ذاتها، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب في 27 آذار/ مارس، بعد أن تعرضت سياساته المتساهلة إلى نقدٍ شديد من الرأي العام والمؤسسات الصحية والخبراء، أنه سيستخدم قانون الإنتاج الدفاعي DPA لإجبار شركات كشركة جنرال موتورز على تصنيع أجهزة التنفس الاصطناعي وإعطاء هذه المهمة أولوية على أي عقود والتزامات أخرى[8].

وتحتاج مكافحة هذا الفيروس إلى جهود فوق وطنية وتعاون بين الدول وتنسيقٍ على مستوى عالٍ[9]. ويتعلّق هذا الأمر بإجراءات احترازية دولية، كغلق الحدود البرية، وتوقيف الطيران الدولي، وكذا وقف النقل البحري؛ عدا في حالات خاصّة تتعلق بإجلاء الرعايا من دول أخرى؛ والسماح بحركة السلع الاستراتيجية كالغذاء والدواء ومستلزمات الوقاية والمعدات الطبية وغيرها؛ يضاف إلى ذلك نقل المساعدات الطبية من عتاد طبّي ومستلزمات صحية. ويمكن إرجاع أسباب تفشّي المرض وانتقاله بهذه السرعة في العالم، إلى تقاعس بعض الدول في مباشرة هذه الإجراءات الاحترازية المتعلقة أساسًا بكبح حركة الأشخاص منها وإليها، وامتناع بعضها عن التعامل بشفافية مع العالم بشأن عدد الحالات وحركة الفيروس داخل إقليمها الجغرافي.

---

6 "مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): أسئلة وأجوبة".

7 "Coronavirus: What are Ventilators and why are they Important?" *BBC News*, 27/3/2020, accessed on 28/3/2020, at: https://bbc.in/2xvHB8R

8 Sara Morrison, "Trump is finally using the Defense Production Act to make ventilators. But that might not solve the problem," *VOX*, 27/3/2020, accessed on 28/3/2020, at: https://bit.ly/2QRt11Y

9 "بيان الدكتور أحمد بن سالم المنظري، المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية، بشأن مرض كوفيد-19 في إقليم شرق المتوسط"، منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، 2020/3/3، شوهد في 28/ 3/ 2020، في: https://bit.ly/2JnZEQM

أولًا. كيف استجابت الدول لتفشي فيروس كورونا المستجد؟

اختلفت طرائق الاستجابة لانتشار الوباء واستراتيجياتها من دولة إلى أخرى بحسب الإمكانيات الاقتصادية لكل دولة وسياساتها الاجتماعية والصحية. وقام النظام السياسي والثقافة المحلية، أيضًا، بدورٍ في ذلك.

التجارب الآسيوية

أثبتت البلدان الآسيوية، إلى حدّ الآن، قدراتٍ معقولة في احتواء تفشي فيروس كورونا (ينظر الشكل 1)، لا سيما أنها مرّت سابقًا بتجربة احتواء «سارس» واستفادت منها. غير أن الاستجابات التي اعتمدتها تلك البلدان تباينت أيضًا من بلد إلى آخر. ولا يمكن تحديد معيار يمكن الاستناد إليه لتصنيف أنماط هذه الاستجابات. ثمة فقط توصيفات شائعة، قد تبدو معيارية أحيانًا، تضعها إما في خانة الاستجابات الصارمة (الصين)، وإما في خانة الاستجابات الأقل صرامة (تايوان، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية). يحاول هذا الجزء فحص أبرز هذه الاستجابات، ومراجعة النقاش السائد حول علاقتها بطبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة.

الشكل (1): اتجاهات تفشي وباء فيروس كورونا في بعض البلدان الآسيوية مقارنة ببلدان أخرى غير آسيوية

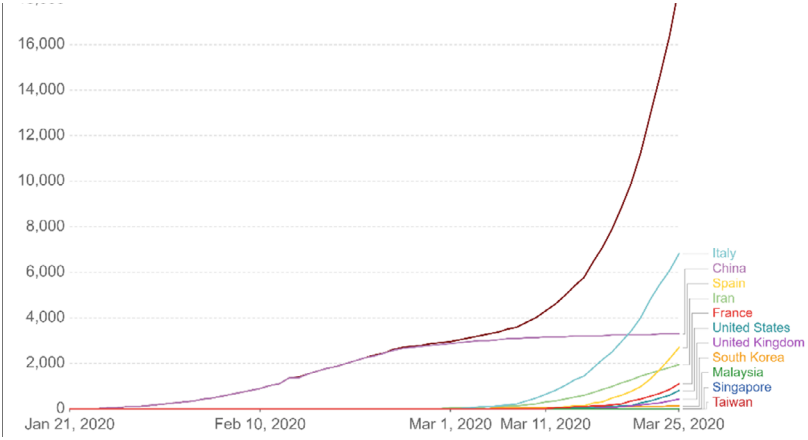

المصدر:

Source: Sarah Seemondadaz, "EN GRAPHES – Les chiffres de la pandémie de coronavirus en temps réel, en Suisse et dans le monde," *Heidi.News*, 20/3/2020, accessed on 27/3/2020 at: https://bit.ly/3drPbBI

الصين

تأخرت الصين في إخطار منظمة الصحة العالمية بشأن ظهور الفيروس الجديد، كما تأخرت أسابيع قبل أن تشرع في اتخاذ الخطوات لمواجهته. وقد فسح المجال لانتشارٍ غير منضبط للفيروس في الفترة 8 كانون الأول/ ديسمبر 2019، تاريخ تسجيل الإصابة الأولى رسميًا لدى السلطات الصينية، و31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 تاريخ إبلاغها منظمة الصحة العالمية، حيث انتشر الفيروس انتشارًا واسعًا في إقليم خوبي (أكثر من 380 إصابة مؤكدة). وربما بدأت عملية نقله إلى أوروبا منذ تلك الفترة. غير أنّ الحكومة الصينية سرعان ما أعلنت حالة طوارئ شملت فرض حجرٍ صحي شامل ومشدَّد على مدينة ووهان، ثم على إقليم خوبي برمّته (حوالى 60 مليون نسمة). لكن هذا الإجراء لم يكن مجرد حجر صحي، لقد كان إغلاقًا كاملًا للإقليم فرضته السلطات الصينية بأدوات أمنية وعسكرية شديدة الصرامة؛ حيث لم تكتف بتعليق الرحلات الجوية وحظر التجول وفرض إجراءات التباعد الاجتماعي وغلق المدارس والمصانع ومباني العمل، لكنها فرضت أيضًا نقاط تفتيش على الطرق الرئيسة المؤدية إلى مختلف مدن الإقليم.

ارتبطت سياسات الإغلاق والحجر الكامل في الصين، على نحوٍ وثيق، بالطبيعة السلطوية الشمولية للنظام السياسي الحاكم، بما يتوافر لديه من سلطات وقدرة على حشد الموارد الاقتصادية والأمنية، إذ تمكنت الصين من بناء 14 مستشفىً ميدانيًا في الإقليم في وقتٍ قياسي؛ فضلًا عن تحويل الكوادر الطبية من بقية المحافظات نحو الإقليم. غير أن هذه الطبيعة السلطوية مرتبطة أيضًا بالقدرة على ممارسة الضبط الاجتماعي عبر إحياء القيم المجتمعية والطاعة والصرامة، حيث تتحول ممارسات العزل الصحي، بفعل ذاكرة الجماعة وخبرتها مع الأوبئة، إلى تقليد/عرف اجتماعي قائم بذاته.

في نهاية المطاف، يبدو أن الاستجابة الصينية قد أتت أُكلها بعد نحو ثلاثة أشهر رغم آثارها الجانبية المُكلِفة، سواء في الحياة اليومية للسكان أو في الأداء الاقتصادي للبلد؛ حيث تبين الأرقام الرسمية انخفاضًا مطّردًا لحالات الإصابة الجديدة في وقت يتفشى فيه الوباء عبر العالم بعيدًا عن الصين والبلدان المجاورة لها. واللافت للانتباه أن البيانات تظهر تلازمًا بين مساري احتواء تفشي الوباء في إقليم خوبي واحتواء تفشيه في بقية الصين (الشكل 2).

الشكل (2): التلازم بين مسارَي احتواء تفشي الوباء في إقليم خوبي واحتواء تفشيه في بقية الصين

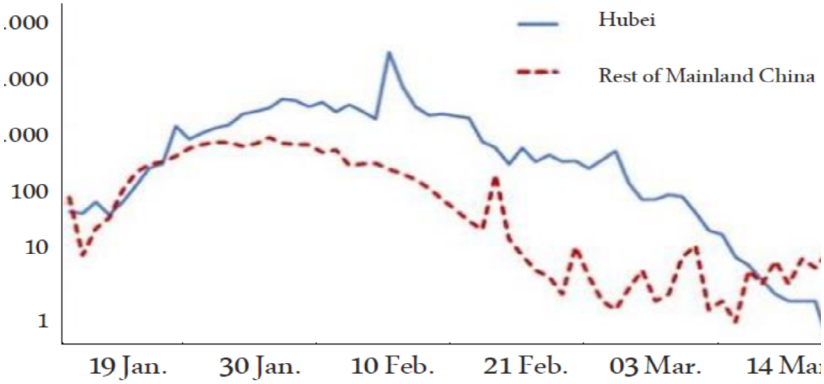

المصدر:

Helge Berger, Kenneth Kang & Changyong Rhee, "Blunting the Impact and Hard Choices: Early Lessons from China," *IMF Blog*, 20/3/2020, accessed on 26/3/2020, at: https://bit.ly/3an05a5

ثمة شق آخر في الاستجابة الصينية تنبغي الإشارة إليه، يتعلق بالقرارات الاقتصادية الصعبة التي كان على السلطات الصينية أخذها. ففضلًا عن دعم الفئات الأشد تأثّرًا كالأسر محدودة الدخل، أعفت الحكومة الصينية الشركات الصغيرة من «رسوم الضمان الاجتماعي، وفواتير المرافق العامة، وتوفير الائتمان عبر شركات التكنولوجيا المالية»؛ كما «سارعت إلى توفير الائتمان المدعوم بهدف دعم زيادة إنتاج المعدات الصحية والنشاطات الحيوية الأخرى التي تدخل في نطاق الاستجابة لتفشي الوباء»؛ هذا فضلًا عن تبنّي إجراءات استعجالية لحماية الاستقرار المالي، مثل «دعم أسواق المعاملات بين البنوك وتوفير الدعم المالي للشركات الواقعة تحت الضغوط، [...] وتحفيز البنوك على الإقراض للشركات الأصغر عن طريق التمويل الخاص المتاح من بنك الصين المركزي، [...] والسماح بوقت أطول لنطاق واسع من المدينين للوفاء بالتزاماتهم المالية»[10].

لكنّ تعافي الاقتصاد الصيني يظلّ متوقفًا على فاعلية الاستجابة العالمية لتفشي الوباء، إذ يمكن الاضطراب المتزايد في الأسواق المالية العالمية أن يستمر في كبح الطلب العالمي على السلع الصينية في الوقت الذي تعود فيه عجلة الإنتاج إلى دورانها المعتاد. ومن شأن

10 Berger, Kang & Rhee.

هذا أن يبرز الارتباط المعقّد بين الاقتصاد العالمي والتفشي العالمي للوباء، فالاستجابات الوطنية وحدها لن تكون فعّالة على المدى البعيد ما لم تقترن بتنسيق جهود الاحتواء على المستوى العالمي.

غير أن حالاتٍ آسيويةً أخرى على غرار سنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ، ورغم قربها الجغرافي من الصين، بؤرة التفشي الأولى، ورغم تشابكها معها من حيث حركة النقل والتنقل، أثبتت أن الاستجابة لا تقتضي بالضرورة المفاضلة بين احتواء الوباء وكبح حركة الاقتصاد أو الفرض السلطوي لسياسات الإغلاق والحجر الجماعي عبر المسّ الشامل بالحريات.

هونغ كونغ وتايوان وكوريا الجنوبية

تمكنت هونغ كونغ من احتواء تفشي الوباء رغم توافر كل العوامل التي كانت ستجعل منها البؤرة الثانية بعد الصين، إذ تسجل النسبة الأعلى للاحتشاد السكاني عالميًّا، كما تسجل حركة نقل وتنقل يومية عالية الكثافة من برّ الصين الرئيس وإليه. وقد أطلقت هونغ كونغ ابتداءً من 3 كانون الثاني/ يناير 2020 إجراءات منتظمة لقياس درجة الحرارة لدى الوافدين عبر نقاط الوصول من الصين، فضلًا عن محاور أخرى لاحتشاد السكان، مثل شبكات النقل العمومي؛ وهو الإجراء الذي اعتبره الأوروبيون آنذاك غير ضروري ومبالغًا فيه. وقد مكّنت الاستجابة السريعة والفعالة هونغ كونغ من تجنّب الحاجة إلى حجر صحي شامل، واكتفت بدلًا من ذلك بتعليق الدراسة وتطوير آليات العمل عن بعد وتوسيعها، كما مكّنتها من تجنب شلّ الحركة الاقتصادية في البلاد[11].

أما تايوان فقد استفادت من منظومتها الصحية عالية الكفاءة التي عرفت إصلاحاتٍ مهمةً بفضل الدروس المستفادة من تجربة وباء سارس. حيث صارت مستشفياتها تتوفر على أكثر من 1000 غرفة من غرف الضغط السلبي وهي الغرف المخصصة لعزل المرضى المصابين بالفيروس، لمنع نقلهم العدوى، فضلًا عن إنشاء مختبرات محلية، بعد أن كانت الاختبارات تُجرى حصرًا على مستوى مركزي. وقد بلغت قدرة هذه المخابر حدود 2400 اختبار يوميًا. كما وسّعت تايوان المخزون الاستراتيجي لمعدّات الوقاية والتعقيم. واعتمدت تشريعات دائمة تجيز الحدّ من الحريات المدنية في ظروف الأوبئة وتسمح بتغريم منتهكي قواعد الحجر الصحي[12].

وكانت استجابة تايوان مبكرة للغاية منذ أواخر كانون الأول/ ديسمبر 2019 مع بداية تفشّي الوباء في ووهان، حيث شرعت في حملات فحص ركّاب الرحلات القادمة من الصين، كما فرضت المتابعة الطبية اليومية على مرضى الجهاز التنفسي القادمين من أيّ مكان من الصين.

11 "La stratégie gagnante de Hong Kong face à la pandémie," *Tribune de Geneve*, 17/3/2020, accessed on 26/3/2020, at: https://bit.ly/2wvKfeI

12 Wen-Chen Chang, "Taiwan's Fight against COVID-19: Constitutionalism, Laws, and the Global Pandemic," Verfssungsblog, 21/3/2020, accessed on 31/3/2020, at: https://bit.ly/3awuAdM

وفي 23 كانون الثاني/ يناير 2020، علّقت جميع الرحلات القادمة من ووهان، وكانت أول دولة تمنع المواطنين الصينيين من الدخول إليها بحلول 26 كانون الثاني/ يناير. رافق هذه الإجراءات تشبيك كامل لقواعد البيانات بين إدارتيَ الهجرة والتأمين الصحي من أجل الكشف عن الأشخاص الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس[13]. مكّنت هذه الإجراءات تايوان من خلق قاعدة بيانات جعلتها قادرة على التعرّف إلى مسارات انتقال العدوى واكتشاف الإصابات المحلية، وهو ما جعلها أكثر تحكمًا في خريطة الحجر الصحي والتخفيف من حدة اتساعها.

من جانبها، قدّمت كوريا الجنوبية نموذجًا من حيث منظومة الكشف والاختبار، مما سمح لها بتحديد هوية المصابين والذين تواصلوا معهم، ومن ثم الاكتفاء بإجراءات صارمة للحجر تقتصر على المصابين بالعدوى ومَن تواصل معهم. وقد ساعد نشر نقاط الاختبارات مع سرعة الحصول على النتائج في تخفيف الضغط على المستشفيات، عبر التقليل من الاكتظاظ والتلوث فيها، ما حال دون انهيار المنظومة الصحية الوطنية. وقد أجرت الأجهزة الصحية فحوصًا لمئات الآلاف في الطرقات والشوارع وللسائقين في سياراتهم، فضلًا عن تلك التي أجرتها المؤسسات الصحية والمنشآت المؤقتة[14]. وقد أتت سياسة التركيز على الاختبار والكشف هذه أُكلها على مستوى تضييق نطاق الحجر الصحي، فمن بين نحو 50 مليون شخص (ما يقارب عدد سكان إيطاليا)، لم يخضع للحجر الصحي في كوريا الجنوبية سوى 30 ألف شخص[15] حتى منتصف آذار/ مارس 2020.

سنغافورة

ذهبت سنغافورة إلى أبعد من ذلك لتجنب الحجر الشامل، حيث استفادت من أنظمة المراقبة الأمنية في تعقّب مسارات انتقال العدوى، مع تحديثٍ يومي لبيانات مناطق سكن المصابين وأعمارهم وجنسياتهم. ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن الدولة استفادت من سياسات سلطوية لا تعتبر إيجابية بأيّ مقياس في الأحوال العادية، فأجهزة الأمن في هذا البلد تدير إحدى أكبر شبكات المراقبة في العالم، ويسهم محققو الشرطة بفاعلية في استجواب المصابين ومن تواصلوا معهم من أجل اكتشاف المسارات المحتملة لانتشار العدوى؛ كما تُخضِع المباني الرئيسة للعمل جميع زوارها لفحص درجات الحرارة، وتحتفظ بسجلات دقيقة

13 كاثرين هيل وإدوارد وايت، "القارة الصفراء تنجح في احتواء جائحة كوفيد 19"، **الاقتصادية**، 2020/3/22، شوهد في 2020/3/27، في: https://bit.ly/2y4Mh5E

14 حتى منتصف آذار/ مارس 2020، كانت كوريا الجنوبية قادرة على إجراء اختبارات لحوالى 20 ألف شخص يوميًا عبر 633 موقعًا عبر البلاد. يُنظر:

Dasl Yoon & Timothy Martin, "How South Korea Put into Place the World's Most Aggressive Coronavirus Test Program," *The Wall Street Journal*, 16/3/2020, accessed on 27/3/2020, at: https://on.wsj.com/2Ul1mbV

15 يُنظر: بابلو أوشوا، "كيف تكافح الدول الديمقراطية فيروس كورونا مستفيدة من الصين السلطوية؟"، **بي بي سي عربي**، 2020/3/13، شوهد في: 20207/3/27، في: https://bbc.in/3buNd1S

لأرقام هواتفهم وتنقلاتهم داخل البلاد وخارجها[16]. وحتى عندما قررت سنغافورة عدم غلق المدارس، أبقت على إجراءات يقظة للفحص والاختبار مع متابعة صحية يومية للطلاب والمعلمين وموظفيها.

على المستوى اللوجستي للنظام الصحي، طورت سنغافورة، مثلها مثل البلدان آنفة الذكر، إجراءات مكافحة العدوى داخل المؤسسات الصحية (خصوصًا بين الأطقم الطبية)؛ كما زادت عدد غرف الضغط السلبي المخصصة لعزل المصابين في المستشفيات. وهي تعتمد، في عمومها لكن على نحوٍ متفاوت، أنظمة ذكية للإنذار الوبائي تنبّه الأشخاص عبر هواتفهم الذكية إلى الإصابات الجديدة في المناطق التي يوجدون فيها، معتمدة في ذلك خرائط محيَّنة للمباني التي يقطنها أو غادرها مصابون حديثًا، كما تنبههم إلى نقاط بيع مستلزمات الوقاية الصحية؛ فضلًا عن أنظمة تتبّع الأشخاص المصابين أثناء فترة الحجر الصحي، ما يساعد على الحد من انتشار الوباء. لا شك في أن اعتماد هذه الأنظمة المتطورة للرصد والكشف، فضلًا عن تكثيف إجراءات الاختبار، ساهم في تجنب سياسات الحجر والإغلاق المشدَّد.

أخيرًا، يبدو أن سياسات الحجر والامتثال لها، سواء أكان جزئيًا أم شاملًا، لم يكن ليُقدَّر لها النجاح لو لم ترافقها سياسات اقتصادية واجتماعية مساندة من أجل التخفيف من وطأة الآثار الجانبية للحجر، مثل تخصيص ميزانيات لدعم القطاع الخاص المتضرر من انتشار الوباء، خاصة في مجالات النقل والسياحة والتجارة والتصنيع. أبعد من ذلك، فقد ذهبت البلدان الآسيوية، عمومًا، إلى حد إقرار تعويضات مالية للمواطنين قيد الحجر وتسهيل تزويدهم بالمواد الغذائية والصيدلانية. ورافقتها أيضًا إجراءات للردع من أجل المحافظة على صرامتها، مثل تغريم المواطنين وترحيل المقيمين الذين ينتهكون إجراءات الحظر، كما فعلت تايوان[17].

الاستنتاجات وأثر الذاكرة المؤسساتية والمجتمعية

يظل أثر الذاكرة المؤسساتية والمجتمعية على حدٍ سواء - والتي تشكلت من خلال تجارب سابقة في التعامل مع الأوبئة سريعة العدوى (مثل وباء سارس) - عاملًا مشتركًا أساسيًا لفهم البدائل التي انتهجتها البلدان الآسيوية. لقد مكّنتها تلك التجارب بمؤسساتها السياسية وبأنظمتها الصحية، وبمجتمعاتها أيضًا، من التعلم وإبداء السرعة والكفاءة في الاستجابة.

16 Philip Heijmans & Bloomberg, "Singapore's Coronavirus Response has Contained the Outbreak-but its Strategy is Hard to Replicate," *Fortune*, 28/2/2020, accessed on 27/3/2020, at: https://bit.ly/2QNM4KM; Shashank Bengali & David Pierson, "How Singapore has Kept the Coronavirus under Control," *Los Angeles Times*, 11/3/2020, accessed on 27/3/2020, at: https://lat.ms/2QQgT1v

17 Laigene Barron, "What We Can Learn from Singapore, Taiwan and Hong Kong about Handling Coronavirus," *Time*, 13/3/2020, accessed on 27/3/2020, at: https://bit.ly/2Uj4QvI

الذاكرة المجتمعية مهمة أيضًا، إذ تجعل السكان أكثر وعيًا بالعواقب وأشد استعدادًا للتعاون مع الحكومات والتضحية بحرياتهم الفردية من أجل النجاة. هذا، طبعًا، أحد أبرز أوجه الاختلاف بين الحالة السلطوية الصينية والحالات الليبرالية في جنوب شرق آسيا (باستثناء سنغافورة). إنه «إذعان» مواطني النظم السلطوية لإجراءات الطوارئ الصحية أو الأمنية بمجرد أن تطلب السلطة منهم ذلك؛ بينما «يتعاون» مواطنو النظم غير السلطوية مع حكوماتهم طوعًا من أجل البقاء الجماعي.

يُضاف إلى ذلك، رسوخُ التقاليد المجتمعية في الثقافات الآسيوية، لناحية رفع قيمة الجماعة والولاء لها والتزام الفرد بما يعدّ صالح الجماعة. وهو ما يسهل على السلطة فرض إجراءاتها باستثمار الامتثال الاجتماعي والانضباط العفوي، في زمن تفشي الأوبئة، دون اللجوء إلى الممارسات السلطوية المفرطة. وفي حالة الديمقراطيات الآسيوية الناشئة، وعلى الرغم من أنها لم ترسخ تقاليد ليبرالية بعد، فإنه يبدو، مع ذلك، أن الشفافية وانفتاح قنوات الاتصال بين المجتمع وأجهزة الدولة ساهمت في بناء ثقة عمومية أدّت دورًا مساعدًا في إشراك المواطنين في جهود الاحتواء.

استجابة الأوروبيين للوباء

لقد شمل التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مجالات عديدة، منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إلا أن حكومات تلك الدول التي تحتل السياسة الصحية مكانة مهمة في سياساتها القومية، لم ترغب في وضع أنظمة الرعاية الصحية الخاصة بها تحت إدارة مؤسسات مشتركة أوروبية، لذا بقي قطاع الصحة مسؤولية حكومات الدول الأعضاء من ناحية تقديم الرعاية الصحية للمواطنين والمقيمين على أراضيها، وتنظيمها، واقتصر دور الاتحاد الأوروبي ومؤسساته على التنسيق بين سياسات الأعضاء لضمان الحماية الصحية العامة في الاتحاد.

وعلى الرغم من ذلك، فقد قاد التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى حصول مؤسسات الاتحاد على تفويض بموجب معاهدة ماستريخت عام 1992، بشأن تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء، وتقديم الدعم لأعمالها في مجال الصحة العامة (المادة 129، 1)[18]. وقد مُنح الاتحاد الأوروبي، بموجب هذه المعاهدة، سلطة إنفاق الأموال على المشاريع الصحية على المستوى الأوروبي، لكنه مُنع من تمرير قوانين أوروبية تحول دون سيطرة الدولة العضو على تدابير الصحة العامة على أراضيها (المادة 129، 4)[19]. عندما عُدلت سلطات الاتحاد الأوروبي في مجال السياسة الصحية بموجب معاهدة أمستردام لعام 1997، تم تعزيز

18 Treaty on European Union, *Official Journal of the European Communities*, C 191, 29/7/1992, accessed on 12/1/2018, at: https://bit.ly/2IcaQ2o

19 Ibid.

تفويض الاتحاد بشكل كبير في مجال سلطة إنفاق الأموال على المشاريع الصحية، وقد ألزمت المعاهدة مؤسسات الاتحاد بضرورة ضمان مستوى عالٍ من حماية صحة الإنسان عند تعريف جميع السياسات ونشاطات الاتحاد وتنفيذها، والعمل مع الدول الأعضاء لتحسين الصحة العامة والوقاية من المرض وتجنب مصادر الخطر على صحة الإنسان. ومع ذلك، بقيت الدولة العضو في الاتحاد صاحبة القول الفصل في التشريعات المتعلقة بالصحة العامة، ويجب على الاتحاد الاحترام الكامل لمسؤوليات الدول الأعضاء في تنظيم الخدمات الصحية والرعاية الطبية وتقديمها لمواطنيها[20].

لقد شملت القوانين الخاصة بتطوير سياسة أوروبية مشتركة في مجال الصحة العامة مجموعة من التوجيهات والتشريعات التي انسجمت مع ما جاءت به معاهدة لشبونة 2009، والتي تحاول من خلالها مؤسسات الاتحاد الأوروبي التوصل إلى نظم رعاية صحية متساوية بين الدول الأعضاء لمواجهة المخاطر والتحديات التي تواجه المجتمعات الأوروبية. لكن لا بد من الإشارة هنا إلى أن تلك النظم الصحية غير مصممة لمواجهة أزمات طارئة ذات تداعيات سياسية واقتصادية. ولذلك وضعت مواجهة فيروس كوفيد-19 في إيطاليا وإسبانيا وفرنسا عملية التكامل والتضامن الأوروبي أمام تساؤلات عديدة حول مدى الالتزام بتلك التشريعات والقوانين، كما كشفت عن نقاط ضعف نظم الرعاية الصحية في تلك الدول، وحجم التناقض داخل المجموعة الأوروبية واستجابتها للأزمات التي تحتاج تدخلًا جماعيًا، وتأسيس جهاز إنذار مبكر لمواجهة هذا النوع من التهديدات الصحية.

لقد تحولت أوروبا خلال الأسابيع القليلة الماضية إلى بؤرة لانتشار فيروس كوفيد-19 الذي حصد حياة الآلاف من مواطني الاتحاد الأوروبي، وقام عدد من دول الاتحاد باتخاذ سلسلة من الإجراءات للتصدي للفيروس والحدّ من توسع دائرة انتشاره، حيث بدأ انتشاره في إيطاليا وتوسع ليشمل كلًا من إسبانيا وفرنسا وألمانيا.

إيطاليا

كانت إيطاليا أولى دول الاتحاد الأوروبي التي سجلت إصابات بفيروس كوفيد-19، وقد ارتفع عدد الإصابات والوفيات بشكل قياسي منذ أن أعلنت السلطات الإيطالية انتشار الفيروس في إقليم لومبارديا، وهو مركز مالي وصناعي مهمّ، ومن أكبر الأقاليم وأكثرها كثافةً سكانية حيث يقطنه نحو 10 ملايين نسمة. وقد بلغ عدد الإصابات في إيطاليا أكثر من 100 ألف حالة، في حين تجاوز عدد الوفيات الـ 12 ألف بحلول نهاية آذار/ مارس 2020.

20 Treaty of Amsterdam amending the Treaty on European Union, the Treaties Establishing the European Communities and Certain Related Acts, *Official Journal of the European Communities* (97 /C 340/1), 10/11/1997, accessed on 14/1/2018, at: https://bit.ly/38FjWQc

وقد استجابت الحكومة الإيطالية التي يرأسها جوزيبي كونتي لخطر انتشار الفيروس بفرض حجر صحي على 14 مدينة في الشمال الإيطالي، وانتقلت إلى توسيع دائرة الحجر الصحي لتشمل كل سكان إيطاليا (60 مليون)، حيث تصل نسبة الذين تتجاوز أعمارهم 65 عامًا 22.3 في المئة من السكان، ويبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في إيطاليا 83.1 عامًا، وهو ثاني أعلى معدل في الاتحاد بعد إسبانيا، كما توجد تفاوتات مهمة تؤثر في متوسط الأعمار عند الولادة ترتبط بشكل أساسي بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان في أقاليم إيطاليا؛ إذ يعيش الرجال الأقل تعليمًا في المتوسط 4.5 سنوات أقل من الأكثر تعليمًا، ويعيش السكان في المناطق الأكثر ثراء في الشمال أكثر بمعدل ثلاث سنوات من أولئك الذين يعيشون في الجنوب.

لقد شكّل الإنفاق الحكومي على الصحة ما نسبته 8.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 (الشكل 3) أي أقل من نقطة مئوية واحدة من متوسط الإنفاق في الاتحاد الأوروبي البالغ 9.8 في المئة. وبلغ نصيب الفرد من الإنفاق الصحي في إيطاليا 4832 يورو في عام 2017، أي نحو 15 في المئة أقل من متوسط الاتحاد الأوروبي البالغ 2884 يورو. وقد بدأ الإنفاق الصحي في الارتفاع مرةً أخرى في السنوات الأخيرة، ولكن بمعدل أبطأ ممّا كان عليه في معظم دول الاتحاد الأوروبي. ويخصص ما يقرب من ثلاثة أرباع الإنفاق الصحي للقطاع العام[21].

الشكل (3): الإنفاق الحكومي على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي في إيطاليا للفترة 2005 - 2017

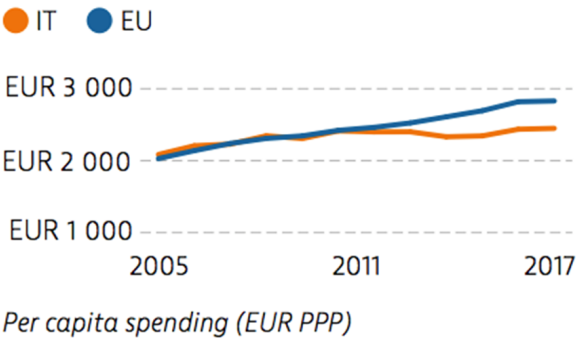

المصدر:

European Commission, "State of Health in the EU, Italy: Country health profile 2019," accessed on 30/3/2020, at: https://bit.ly/2yipkMJ

وعلى الرغم من أن نظام الرعاية الصحية الإيطالي يتسم بالفاعلية بشكل عام، ويقوم بتوفير رعاية صحية عالية الجودة، فإن أحد التحديات التي تواجه هذا النظام، منذ مرحلة ما قبل انتشار

الفيروس، يتعلق بتحسين تنسيق الرعاية الصحية للنسبة المتزايدة من السكان الذين يعانون أمراضًا مزمنة وأغلبهم ينتمون إلى من تتجاوز أعمارهم 65 عامًا، كما تشير الإحصائيات إلى أنّ معدل أسرّة المستشفيات في إيطاليا هو 3.2 أسرّة لكل1000 نسمة[22] مقارنةً بألمانيا وفرنسا التي يتوافر فيها 6 أسرّة لكل1000 نسمة (الشكل 4). إضافة إلى وجود فوارق اقتصادية في تمويل نظام الرعاية الصحية في كل إقليم حيث تموّل غالبية ميزانية النظام الصحي الوطني من خلال الضرائب العامة، تكملها الإيرادات من الأعمال الإقليمية وضرائب الدخل الفردي والمدفوعات المشتركة التي يدفعها المرضى مباشرةً، ما خلق مستويات مختلفة للخدمات الصحية بحسب المنطقة، ومخاوف بشأن عدم قدرة المناطق الفقيرة أو ذات الأداء الضعيف في الجنوب الإيطالي على توفير الوصول إلى خدمات رعاية صحية، كما هو الحال في ظل انتشار فيروس كوفيد-19، حيث يضع عدد الإصابات المتزايد النظام الصحي أمام تحدٍّ كبير قد يصل إلى انهياره، في بلدٍ يعاني أصلًا أوضاعًا اقتصادية صعبة.

الشكل (4): عدد الأسرة في المستشفيات لكل 1000 نسمة في كلٍ من إيطاليا وإسبانيا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا

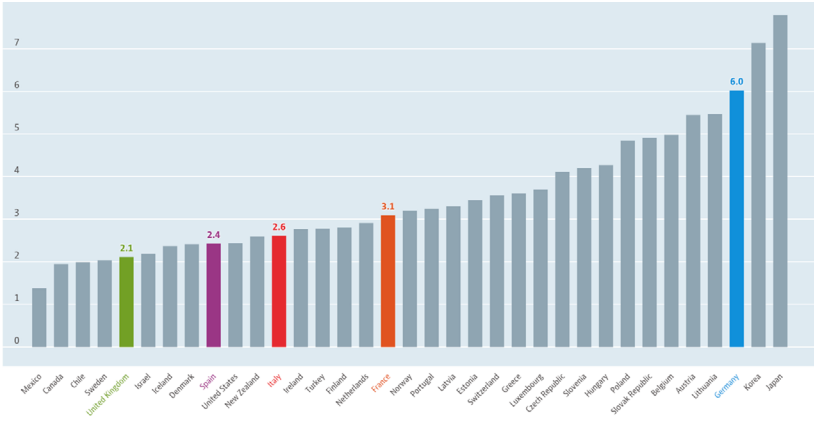

المصدر:

"Hospital beds," Eurostat Database, *OECS*, accessed on 30/3/2020, at: https://bit.ly/33SHvUM

22 Ibid.

وللحدّ من انتشار الفيروس، اتخذت الحكومة الإيطالية سلسلة من الإجراءات التدريجية والبطيئة بدءًا من 22 كانون الثاني/ يناير 2020، لكن تلك الجهود لم تنجح في الحد من انتشاره.

وقد خصص رئيس الوزراء الإيطالي 25 مليار يورو ضمن خطة لمساعدة الاقتصاد الإيطالي، وهو مبلغ قليل مقارنة بألمانيا (750 مليارًا)، وبريطانيا (383 مليارًا)، وفرنسا (360 مليارًا)، وطالب دول الاتحاد الأوروبي بإصدار «سندات كورونا»، لدعم الاقتصادات الأوروبية، ومنها اقتصاد بلاده التي تمر بمرحلة حرجة[23].

وأصدرت مرسومًا في 22 آذار/ مارس 2020 يقضي بوقف كل النشاطات الإنتاجية غير الضرورية مع الإبقاء على القطاعات الاستراتيجية وتلك التي تؤمّن السلع الحيوية للمواطنين كالمنتجات الغذائية والصحية، وهو ما قد يؤدي إلى خسارة قطاع الإنتاج في إيطاليا مئة مليار يورو شهريًا، في بلد يعاني اقتصاده أزماتٍ عديدة[24].

إسبانيا

تمثل إسبانيا الدولة الثانية من ناحية انتشار فيروس كورونا في أوروبا، حيث كشف عن أزمات عديدة يعانيها النظام الصحي، بعضها متعلق بالبنية التحتية لهذا القطاع، والقدرة على التعامل مع الأزمات. إذ يتدنى نصيب الفرد من الإنفاق الصحي مقارنة ببقية الدول الأوروبية، حيث بلغ 2371 يورو عام 2017، وهو أقل بأكثر من 15 في المئة عن متوسط الإنفاق في الاتحاد الأوروبي البالغ 2884 يورو. وقد بقي الإنفاق الصحي ثابتًا في إسبانيا، وانخفض في بعض السنوات بعد الأزمة الاقتصادية لعام 2008، ولكنه عاد إلى الارتفاع مرة أخرى منذ عام 2014. وشكّل الإنفاق على الصحة 8.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 (الشكل 5)، وهو أقل من متوسط الاتحاد الأوروبي البالغ 9.8 في المئة[25].

والغريب أنه رغم الفرق السلبي في الإنفاق على الصحة، فإن متوسط طول الحياة أو سنّ الوفاة في إسبانيا هو الأعلى في الاتحاد الأوروبي، إذ يصل إلى 83.4 سنة في عام 2017، بزيادة 2.5 سنة عن متوسط الاتحاد الأوروبي. ويشكل من تتجاوز أعمارهم 65 عامًا ما نسبته 19 في المئة من مجموع السكان (46 مليون نسمة). كما يعاني ما يقرب من 60 في المئة من

---

23 تحفّز أوروبي ودعوة إلى إصدار "سندات كورونا"، **العربي الجديد**، 2020/3/19، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/2QQX9um

24 "رئيس اتحاد صناعيي إيطاليا: نخسر 100 مليار يورو شهريًا جراء وقف الأنشطة الإنتاجية"، **وكالة آكي الإيطالية**، 2020/3/23، شوهد في 2020/3/28، في: https://bit.ly/2JtsyPu

25 European Commission, " State of Health in the EU, Spain: Country health profile 2019," accessed on 31/3/2020, at: https://bit.ly/3bsTdYK

الإسبان الذين تبلغ أعمارهم 65 عامًا فما فوق، مرضًا مزمنًا واحدًا على الأقل، وأكثر من واحد من كل خمسة أشخاص يعاني بعض القيود في نشاطات الحياة اليومية[26].

الشكل (5): الإنفاق الحكومي على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي في إسبانيا للفترة 2017 - 2005

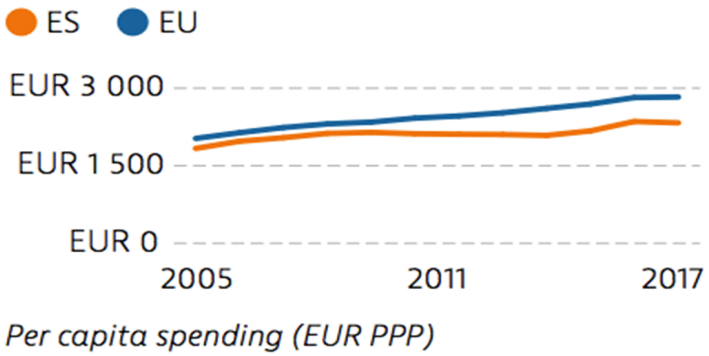

المصدر:

"State of Health in the EU, Spain: Country health profile 2019," *OECD*, accessed on 30/3/2020, at: https://bit.ly/39AiJtD

وقد تأخرت إسبانيا عن اتخاذ إجراءات الحدّ من انتشار الفيروس، على الرغم من ارتفاع عدد الإصابات في إيطاليا. فاستمرت الفعاليات الرياضية والاجتماعية في عموم إسبانيا، الأمر الذي فاقم من انتشار الفيروس. وقد فرض رئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانشيز حالة الطوارئ في البلاد في 14 آذار/ مارس 2020 لمواجهة تفشي كورونا، وقرر إغلاق الأماكن التي تشهد تجمعات، مثل دور السينما والمسارح والمتاحف والمنشآت الرياضية ومراكز اللهو والحانات وحدائق الأطفال. لكن تنفيذ القرار الذي تم تمديده مدة 15 يومًا بعد انتهاء الفترة الأولى، استغرق 24 ساعة حتى يكون ساريًا، حيث كان جزءٌ من سكان مدريد (البؤرة الرئيسة للفيروس) ومدن أخرى قد تفرّق وانتشر عبر أرجاء البلاد[27]. وبسبب سوء الأوضاع،

26 World Health Organization, "Spain," accessed on 31/3/2020, at: https://bit.ly/33ZwrVK; "Spain has lowest annual mortality rate in the EU," *EL PAIS*, 18/7/2019, accessed on 31/3/2020, at: https://bit.ly/33W6vKO

27 "هذه هي الأخطاء التي ارتكبتها إسبانيا لتصبح بؤرة تفشي فيروس كورونا"، **يورو نيوز**، 2020/3/26، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/2UI6Dt7

تقدمت وزارة الدفاع الإسبانية بطلب المساعدة من منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) للحدّ من انتشار الفيروس والمطالبة بالمساعدة الدولية ضد الوباء العالمي، ويتضمن الطلب الإسباني تجهيزات طبية (سترات، وكمامات، وأجهزة فحص طبي، وأجهزة تنفس، وغير ذلك)، حيث سيقوم الناتو بعرض هذه الطلبات على الدول الأعضاء فيه لتقديم المساعدات اللازمة لإسبانيا في مواجهة الجائحة[28].

ألمانيا

تحتل ألمانيا المرتبة الثالثة أوروبيًا من ناحية عدد المصابين الذين بلغوا أكثر من 68 ألف مصاب، ولكنها الأقل من ناحية عدد الوفيات التي بلغت نحو 700 بحلول نهاية آذار/ مارس 2020. إن حجم إنفاق ألمانيا على الرعاية الصحية للفرد هو الأعلى أوروبيًا، مما يوفر مستوى عاليًا من الخدمات والرعاية الصحية، وقد شددت التشريعات والقوانين على الرعاية طويلة الأجل، وزيادة كفاءة كادر الرعاية الصحية ومهاراته، وتحسين توافر الخدمات الصحية والطبية، خاصة في المناطق الريفية.

ويبلغ متوسط إنفاق ألمانيا على الرعاية الصحية للفرد 4300 يورو، بزيادة حوالى 1400 يورو عن متوسط الاتحاد الأوروبي البالغ 2884 يورو، وأعلى مستوى بين الدول الأعضاء (الشكل 6) ووصل مجمل الإنفاق إلى ما نسبته 11.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، عام 2017. وتمتلك ألمانيا، أيضًا، أعلى معدلات في عدد الأسّرة والأطباء والممرضات المخصصة لكل 1000 نسمة في الاتحاد الأوروبي. ويشكل الذين تتجاوز أعمارهم 65 عامًا نحو 21.2 في المئة من مجموع السكان (82 مليون نسمة)[29].

28 "Armed Forces of Spain Request International assistance in their Response to COVID-19," North Atlantic Treaty Organization, 23/3/2020, accessed on 29/3/2020, at: https://bit.ly/39rLnxl

29 European Commission, "State of Health in the EU, Germany: Country health profile 2019," accessed on 31/3/2020, at: https://bit.ly/3bCvdmf

الشكل (6): الإنفاق الحكومي على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا للفترة 2017 - 2005

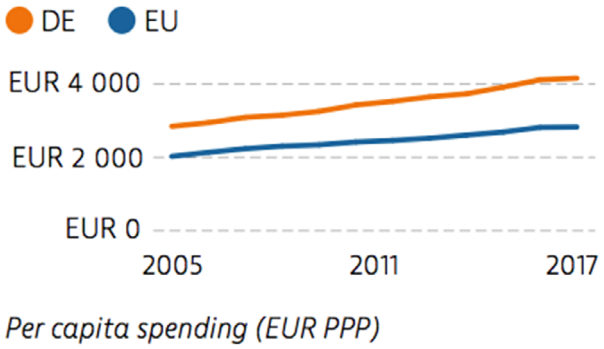

المصدر:

European Commission, "State of Health in the EU, Germany: Country health profile 2019," accessed on 30/3/2020, at: https://bit.ly/3bCvdmf

على خلاف إيطاليا وإسبانيا، لم تتخذ ألمانيا إجراءات مشددة فيما يتعلق بتطبيق الحجر الصحي، لكنها كانت الأشد حذرًا وتقديرًا لخطورة انتشار الفيروس، كما كانت استجابتها سريعة وحازمة. وقد أوضحت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بعد يوم من تسجيل أول حالة وفاة في 10 آذار/ مارس 2020 أن نسبة تراوح بين 60 في المئة و70 في المئة من السكان في ألمانيا قد تصاب بفيروس كورونا[30]. وقد اكتفت السلطات الألمانية باتخاذ إجراءات تحول دون السماح بالتجمع لمجموعة من ثلاثة أفراد أو أكثر في الأماكن العامة، إلا إذا كانوا يعيشون معًا في المنزل نفسه، أو إذا كان التجمع مرتبطًا بالعمل. وللحدّ من انتشار الفيروس قامت السلطات بإغلاق المدارس، ودور الحضانة، وتأجيل الفصول الدراسية الأكاديمية، ومنع زيارة دور رعاية المسنّين بأمر من الدولة الألمانية. وتقوم الشرطة بمراقبة تنفيذ تلك الإجراءات، حيث تعاقب أيّ شخص يخالف القواعد الجديدة، وتنطبق جميع القيود على كل المقاطعات الألمانية[31].

30 Paul Carrel & Thomas Escritt, "Two-thirds of Germans may get coronavirus, Merkel says," *Reuters*, 11/3/2020, accessed on 28/3/2020, in : https://reut.rs/2Uppw5a

31 "فيروس كورونا: ألمانيا تحظر تجمع أكثر من شخصين وأنغيلا ميركل تخضع للحجر الصحي"، **بي بي سي عربي**، 2020/3/23، شوهد في 2020/3/27، في: https://bbc.in/39qQ0Yf

فرنسا

سجلت فرنسا أرقامًا قياسية في عدد الإصابات والوفيات بفيروس كوفيد-19، على الرغم من أن النظام الصحي الفرنسي يوفر خدمات ورعاية صحية عالية الجودة. وبعد ارتفاع عدد الإصابات سارت فرنسا على خطى إيطاليا وإسبانيا حيث شددت الحكومة إجراءاتها للحدّ من انتشار الجائحة، وفرض الرئيس إيمانويل ماكرون حجرًا صحيًا بدءًا من 17 آذار/ مارس 2020، وقد ارتفع عدد الإصابات ليصل إلى أكثر من 44 ألف إصابة و3000 حالة وفاة حتى نهاية آذار/ مارس 2020 [32].

تشير الإحصائيات إلى ازدياد الإنفاق على الصحة في فرنسا بمعدل متوازن خلال العقد الماضي، وقد بلغ 3662 يورو للفرد عام 2017، ما يزيد على متوسط الاتحاد الأوروبي بـ 25 في المئة. وبلغ الإنفاق على الصحة أكثر من 11 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017، وهي أعلى حصة في الاتحاد الأوروبي بعد ألمانيا (الشكل 7)، كما أن معظم الإنفاق الصحي مموّل من القطاع العام الفرنسي.

الشكل (7): الإنفاق الحكومي على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا للفترة 2017 - 2005

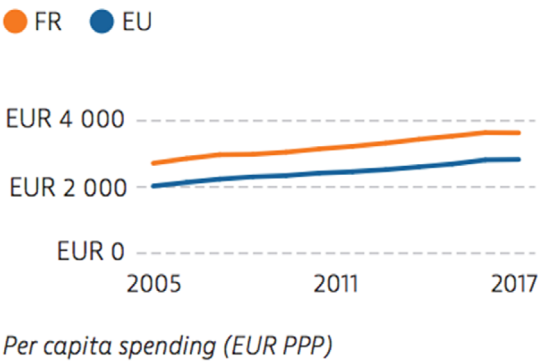

المصدر:

European Commission, "State of Health in the EU, France: Country health profile 2019," accessed on 30/3/2020, at: https://bit.ly/2UrQr09

32 "COVID-19 Coronavirus Pandemic," *World Meter*, accessed on 31/3/2020, at: https://bit.ly/3dJPAj2

لقد بلغ متوسط طول العمر، أو سن الوفاة المتوقع عند الولادة 82.7 عامًا في عام 2017، أي أعلى بنحو عامين من متوسط الاتحاد الأوروبي، وهو ثالث أعلى معدل بين دول الاتحاد الأوروبي (بعد إيطاليا وإسبانيا). ولكن إحصائيات عام 2011 توقعت أن الفرنسيين الذين تتجاوز أعمارهم 60 عامًا والذين تبلغ نسبتهم 19 في المئة من مجموع السكان (66 مليون نسمة) سيقضون أكثر من نصف سنوات حياتهم المتبقية ومعهم بعض الأمراض المزمنة[33].

وتحاول فرنسا الاستفادة من تجربتَي إيطاليا وإسبانيا في التعامل مع الحدّ من انتشار فيروس كورونا رغم أن الدولتين لم تنجحا كثيرًا في الحد من ارتفاع عدد الإصابات والوفيات؛ حيث قامت السلطات الفرنسية بنشر نحو 100 ألف من قوات الأمن الفرنسية من بينها أفراد الجيش الفرنسي من أجل نصب نقاط مراقبة ثابتة ومتنقلة لفرض الإجراءات المتشددة للحكومة الفرنسية التي تهدف إلى وقف تفشي فيروس كورونا في البلاد. كما تقدر السلطات الفرنسية وجود حاجة إلى ما بين 30 و100 ألف سرير للعناية المركزة لاستيعاب المصابين بالفيروس في ذروة الوباء، وهو رقم كبير يفوق بكثير عدد أماكن العناية المركزة المتاحة في جميع المستشفيات في أنحاء فرنسا حيث يبلغ العدد حاليًا 5000 سرير، ومن المتوقع أن يرتفع في الأيام المقبلة إلى أكثر من 10000 سرير في أقسام العناية المركزة في المستشفيات الفرنسية[34].

الاستنتاجات والاستجابة الأوروبية

نظرًا إلى صعوبة مواجهة تداعيات انتشار فيروس كوفيد-19 على مستوى الدول الأعضاء في الاتحاد، وذلك مع ارتفاع في عدد الإصابات والوفيات، وعدم قدرة النظام الصحي على الحد من انتشاره، فقد طلبت إيطاليا استخدام صندوق الإنقاذ الأوروبي الذي يحتوي على نحو 500 مليار يورو للتعامل مع تداعيات الفيروس الاقتصادية في منطقة اليورو[35]. وفي الوقت ذاته، أكد رئيس الحكومة الإيطالية أن السياسة النقدية وحدها لا يمكنها حلّ جميع مشاكل الصدمة العالمية غير المسبوقة، وأنّ الوقت قد حان لاستخدام آلية الاستقرار الأوروبية European stability mechanism، وهي آلية أنشأها الاتحاد الأوروبي عام 2011 للتعامل مع الصدمات الناجمة عن أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وتم استخدامها في إنقاذ اليونان من أزمتها المالية، وذلك لتقديم خطوط ائتمان طارئة للدول الأعضاء في الاتحاد من أجل مساعدتها على مواجهة آثار جائحة كوفيد- 19.

---

33 European Commission, "State of Health in the EU, France: Country health profile 2019," accessed on 31/3/2020, at: https://bit.ly/2UrQr09

34 "قوات الأمن الفرنسية في الخط الامامي لتنفيذ الحجر الصحي في فرنسا لمنع تفشي فيروس كورونا"، **مونت كارلو الدولية**، 2020/3/17، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/3ardaPv

35 "Giuseppe Conte calls on EU to use full financial firepower," *Financial Times*, 19/3/2010, accessed on 29/3/2020, at: https://on.ft.com/39mBoZR

على مستوى مُوازٍ، منح المجلس الأوروبي الضوء الأخضر لتقديم الدعم من ميزانية الاتحاد الأوروبي للدول المتضررة من انتشار الفيروس، حيث وافق ممثلو الدول الأعضاء في المجلس على مقترحين تشريعيين سيحرران الأموال لمعالجة آثار تفشي الوباء، وبالنظر إلى خطورة الوضع، فقد تمّت الموافقة على المقترحين دون تعديلات. وستضع، أيضًا، مبادرة الاستثمار للتصدي لفيروس كوفيد-19 نحو 37 مليار يورو تحت تصرف الدول الأعضاء لمعالجة عواقب الأزمة. وسيتم إطلاق حوالى 8 مليارات يورو من السيولة الاستثمارية من التمويل المسبق غير المنفق في عام 2019 للبرامج في إطار صندوق التنمية الإقليمية الأوروبي، والصندوق الاجتماعي الأوروبي، وستدعم الإجراءات الجديدة الشركات الصغيرة والمتوسطة للتخفيف من النقص الحاد في السيولة نتيجة الجائحة، فضلًا عن تعزيز الاستثمار في المنتجات والخدمات اللازمة للخدمات الصحية. وستتاح للدول الأعضاء أيضًا مرونة أكبر في تحويل الأموال بين البرامج لمساعدة الأشخاص الأكثر تضررًا[36].

وقد انضمت فرنسا وإسبانيا إلى إيطاليا، حيث وجهت تلك الدول رسالة قبل انعقاد قمة المجلس الأوروبي الأخير دعت فيها إلى إنشاء آلية «إقراض شاملة في منطقة اليورو، مبنية على تضامن اقتصادي أمتن» داخل البيت الأوروبي. وكانت إيطاليا وإسبانيا، وهما الدولتان الأشد تأثرًا بفيروس كورونا على المستوى الأوروبي، قد رفضتا نسخة أولية للبيان الختامي للقمة الأوروبية تضمنت استخدامًا مشروطًا لآلية الاستقرار الأوروبية[37].

ولم يتوصل المجتمعون في القمة الأوروبية إلى اتفاق بشأن الأدوات والآليات الواجب اتباعها، على المستوى الأوروبي، لمواجهة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الوباء، مكتفين بدعوة مجموعة اليورو إلى تقديم «مقترحات» في غضون 15 يومًا، كما لم يتضمّن البيان الختامي للقمة إشارة إلى استخدام غير مشروط لصندوق إنقاذ الدول عبر آلية الاستقرار الأوروبية، إضافة إلى «سندات كورونا» الأوروبية التي طالبت بها دول الجنوب الأوروبي، كإيطاليا وإسبانيا، وترفضها النمسا وهولندا وألمانيا على وجه الخصوص، حيث لا تثق الأخيرة بطريقة إدارة الحسابات العامة لدول جنوب أوروبا، وليست مستعدة لأداء دور الضامن للبلدان المثقلة بالديون[38].

أظهرت أزمة فيروس كوفيد-19 افتقار دول الاتحاد إلى الحصانة السياسية والاجتماعية في مواجهة الجائحة، لأنها لم تختبر مثل هذا النوع من الأزمات منذ أكثر من مئة عام، كما أن بعض دول الاتحاد إيطاليا وإسبانيا لم تأخذ الأمر على محمل الجد عند بدء انتشار الوباء. وهو ما يضع التعاون في مكافحة الأوبئة وتأسيس جهاز إنذار مبكر أوروبيًا على رأس أجندة الدول الأعضاء في المرحلة القادمة.

---

36 European Council, "COVID-19 - Council Gives Go-Ahead to Support from EU Budget," 18/3/2020, accessed on 28/3/2020, at: https://bit.ly/3byNbWI

37 "'كوفيد 19' يُعرّي انقسامات الاتحاد الأوروبي وينذر بتعميقها"، **الشرق الأوسط**، 2020/3/28، شوهد في 2020/3/31، في: https://bit.ly/2UJ6E00

38 European Council, "Joint statement of the members of the European Council, 26 March 2020," 26/3/2020, accessed on 28/3/2020, at: https://bit.ly/2wH16uQ

وأظهرت أزمة الوباء، أيضًا، أنّ النظم الصحية في دول الاتحاد الأوروبي متفاوتة من ناحية مستوى الرعاية الصحية والخدمات التي تقدمها لمواطنيها. وأن سياسات الاتحاد وإجراءاته في مجال الصحة العامة، التي تهدف إلى حماية صحة مواطنيه وتحسينها، ودعم تحديث البنية التحتية الصحية، وتحسين كفاءة النظم الصحية في الدول الأعضاء، تخضع بشكل أساسي لسياسات الدول الأعضاء ومصالحها القومية. في المقابل، تستدعي التداعيات الاقتصادية لأزمة انتشار كوفيد-19 تدخلًا أوروبيًا جماعيًا لإنقاذ اقتصاديات الدول الأشد تضررًا في منطقة اليورو، كإيطاليا وإسبانيا من خلال تفعيل آلية الاستقرار الأوروبية ESM، ومنح الدول المتضررة قروضًا ميسرة دون اشتراطات مؤسسات الاتحاد.

استجابة الولايات المتحدة

تحولت الولايات المتحدة سريعًا إلى البؤرة الأولى عالميًا لانتشار وباء كورونا، حيث وصل عدد الإصابات إلى أكثر من 175 ألف وأكثر من 3400 حالة وفاة بحلول نهاية آذار/ مارس 2020. وقد ضاعفت الاستجابة المرتبكة والمتأخرة لإدارة ترامب، وخصوصًا فوضوية ترامب نفسه في التعامل مع الأمر، بعد استهتارٍ دامَ أسابيع، إلى تعقيد الأوضاع أميركيًا. وأدى ذلك إلى انهيار أسواق الأسهم المالية، وتوقّف مظاهر الحياة العادية وشلل كثير من قطاعاتها، وانكشاف ضعف البنية الصحية الأميركية، خصوصًا لناحية المستشفيات، وتوافر المعدات اللازمة، بما في ذلك الكمامات الطبية الواقية والقفازات وأجهزة التنفس، فضلًا عن فقدان مئات الآلاف من الأميركيين وظائفهم في مرحلة الحجر والإغلاقات. وتتوقع بعض التقديرات أن تصل نسبة العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة إلى أكثر من 20 في المئة. وقد ترتفع إلى معدلات أعلى من ذلك بكثير. ويعيش اليوم عشرات الملايين من الأميركيين تحت حجرٍ كامل، وهناك إمكانية لنشر عشرات الآلاف من قوات الحرس الوطني للمساعدة في جهود احتواء الوباء.

مع تسجيل الإصابة الأميركية الأولى بالفيروس، في 21 كانون الثاني/ يناير 2020، في ولاية واشنطن، سارع ترامب إلى التهوين من حجم التهديد، وأصر على أن لا داعيَ للقلق، وبأن الأمور تسير بشكل جيد وبأنها تحت السيطرة[39]. أطلق ترامب هذه المواقف رغم التحذيرات المتتالية التي كانت تصدر في ذات الوقت عن خبراء ومسؤولين أميركيين سابقين وحاليين في مجالات مكافحة الأمراض المعدية والأوبئة والأمن البيولوجي. وكان تقديرٌ استخباري بعثه إليه مدير المخابرات الوطنية الأميركية، في كانون الثاني/ يناير 2020، حمل تحذيرًا من انكشاف الولايات المتحدة أمام تفشّي فيروس كورونا بعد أن كُشف عن تفشيه في الصين في كانون الأول/ ديسمبر 2019[40]. ورغم ذلك اختار ترامب تجاهل التحذيرات. بل إنه اعتبر، في

39 David Leonhardt, "A Complete List of Trump's Attempts to Play Down Coronavirus," *The New York Times*, 15/3/2020, at: https://nyti.ms/2UtthW5

40 Shane Harris & Greg Miller, "Coronavirus: US Intelligence Warned Trump that Pandemic was Likely Back in January," *Independent*, 22/3/2020, at: https://bit.ly/2WCLR0A

24 شباط/ فبراير 2020، الأمر كله مجرد «خدعة» جديدة من الحزب الديمقراطي، كـ «خدعة» محاولة عزله قبل أشهر[41].

جاء التحرك العملي الأول لترامب في 31 كانون الثاني/ يناير 2020، إذ أصدر قرارًا بحظر دخول معظم الأجانب الذين زاروا الصين مؤخرًا إلى الولايات المتحدة. إلا أن الحظر لم يشمل الأميركيين الذين كانوا يسافرون إليها[42]. ومع تفاقم المشكلة وإصابة مزيد من الأميركيين بالفيروس بقي ترامب يقلل من حجم الخطر الذي يشكله، إذ إنه نظر إليه على أنه معركة علاقات عامة، وليس تهديدًا للأمن الصحي القومي. وكان يخشى من أنّ أيّ حديث عن تفشّي وباء في الولايات المتحدة سيؤدي إلى انهيارٍ اقتصادي في البلاد، ومن ثمّ، إضعاف حظوظه الانتخابية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020.

ونتيجة لذلك، أهدرت الإدارة الأميركية أهم عامل في التصدي لوباء كورونا، ألا وهو عامل الوقت[43]. ويقول خبراء إنه كان بإمكانها أن تعمل في الأسابيع التي أضاعتها على تطوير إجراءات أشدّ صرامة لاحتواء الوباء وإبطاء انتشاره. وكان في إمكانها رفع جاهزية الحكومة الفدرالية وتنبيه الولايات إلى ضرورة رفع جاهزيتها. وكان في إمكانها، أيضًا، أن تدفع في اتجاه التعجيل في صناعة أجهزة الكشف عن المرض، والمعدات الطبية اللازمة، وزيادة نسبة الفحوصات، وحثّ الأميركيين على اتخاذ الاحتياطات اللازمة أمامه. فضلًا عن تعليق السفر إلى دول أخرى ومنها، وإخضاع القادمين إلى الولايات المتحدة لفحوصات طبية[44].

ومع الوقت، بدأ ترامب يدرك أنّ وباء كورونا أبعد عن أن يكون أزمة عابرة، ومع ذلك بقي يقارب المسألة لناحية انعكاسها على صورته وقيادته. فمثلًا، بقي يصر على أن الولايات المتحدة أكثر الدول استعدادًا للتصدي للوباء، رغم أن الحقيقة كانت غير ذلك. بل إن إدارته ضغطت على الكونغرس مراتٍ عدة، آخرها كانت في 11 شباط/ فبراير 2020، أي في خضم تفشي الوباء، لإجراء تخفيضات كبيرة على ميزانيتَي المعهد الوطني للحساسية والأمراض المعدية، والمعهد الوطني للصحة. إلا أن الكونغرس رفض ذلك. ثمّ بدأ يروّج لفكرة أن الفيروس سيتلاشى ويختفي في الأشهر القادمة مع ارتفاع درجات الحرارة. ووصل به الأمر إلى أن يعدّ الإنفلونزا مرضًا أخطر من فيروس كورونا المستجد، على أساس أنها تقتل عددًا أكبر من الناس كل عام، مشددًا مرة أخرى، على أن هذا الفيروس سينتهي وحده[45].

---

41 Victoria Bekiempis, Martin Pengelly, & Hallie Golden, "Trump Fends off Criticism of 'Hoax' Remark After First US Coronavirus Death," *The Guardian*, 29/2/2020, accessed on 31/3/2020, at: https://bit.ly/2xmcT1y

42 Leonhardt.

43 David Remnick, "Trump, Truth, and the Mishandling of the Coronavirus Crisis," *The New Yorker*, 15/3/2020, at: https://bit.ly/34219hk

44 Ibid.

45 Katelyn Burns, "Trump's 7 Worst Statements on the Coronavirus Outbreak," *VOX*, 13/3/2020, accessed on 31/3/2020, at: https://bit.ly/39aYR0i

تطلّب الأمر انهيار الأسواق المالية، وتدخّل مقربين من ترامب وأعضاء كونغرس من الجمهوريين، وحتى إصابة بعض منهم به، ليقتنع أخيرًا بأن الوضع كارثي وبأنه يخرج عن نطاق السيطرة. حينها، تبنّى ترامب مقاربة جديدة تقوم على تحميل غيره مسؤولية تفشي الفيروس. كانت الصين المتهم الأول لأنها أخفت أسابيع عن العالم والولايات المتحدة ما كان يجري في مدينة ووهان، بحسب قوله. واتهم الديمقراطيين بالمساهمة في نشر الفيروس أميركيًا لدفاعهم عن سياسة الحدود المفتوحة، كما قال، ثمّ إدارة سلفه، باراك أوباما، التي اتهمها بالتسبب في النقص المريع الذي تعانيه الولايات المتحدة في أجهزة الكشف عن المرض، قائلًا إن أوباما أجرى تغييرات على أنظمة اختبار هذه الأجهزة، وهو ما عقّد الوضع[46]. وقد لخص ترامب ذلك كله في تصريحه الشهير في 13 آذار/ مارس 2020، عندما قال: «لا أتحمل المسؤولية على الإطلاق»[47] في التأخر في إعداد تلك الأجهزة ونشرها.

إلا أن الواقع أن إدارته هي من تتحمل مسؤولية بطء الاستجابة للتهديد؛ فهي من أغلقت، عام 2018، مكتب الأمن الصحي العالمي والدفاع البيولوجي. وكان هذا المكتب يتبع مجلس الأمن القومي الأميركي[48]. وقد اعترف الدكتور أنتوني فوشي، مدير المعهد الوطني للحساسية والأمراض المعدية، في شهادة له أمام الكونغرس أن ذلك القرار كان خاطئًا[49].

وأمام اتضاح حجم الكارثة التي وصلت إليها الولايات المتحدة، بدأ ترامب يحاول أخذ زمام المبادرة وتعبئة إمكانيات الحكومة الفدرالية للتصدي لها. واتخاذ إجراءات للحد منها[50]، كالآتي:

- وضع قيود على السفر من أوروبا إلى الولايات المتحدة، باستثناء الأميركيين الذين يريدون العودة، بعد أن يكونوا خضعوا لإجراءات الفحص المناسبة.
- إلزام شركات التأمين الصحي بتغطية جميع نفقات اختبارات الإصابة.
- تقديم حزم تحفيز اقتصادية بلغت قيمتها أكثر من 2 تريليون دولار لإنقاذ المؤسسات والشركات وزيادة إعانات البطالة، وتقديم قروض ميسرة للأعمال الصغيرة، وتمديد المهلة لدفع الضرائب إلى الحكومة الفدرالية.

---

46 Michael Hirsh, "How Trump is Tanking his Own Presidency," *Foreign Policy*, 13/3/2020, accessed on 31/3/2020, at: https://bit.ly/2WCOfo4

47 The White House, "Remarks by President Trump, Vice President Pence, and Members of the Coronavirus Task Force in Press Conference," 13/3/2020, accessed on 31/3/2020, at: https://bit.ly/2JoiBTH

48 Beth Cameron, "I ran the White House pandemic office. Trump closed it." *The Washington Post*, 13/3/2020, accessed on 31/3/2020, at: https://wapo.st/2YHRk5a

49 Remnick.

50 Ibid.

لقد كان مصدر الارتباك الأساس في استجابة الإدارة هو ترامب نفسه. وكان المعهد الوطني للحساسية والأمراض المعدية قد باشر في 5 شباط/ فبراير 2020، بتوزيع أجهزة اختبار الكشف عن الإصابة بالفيروس، إلا أنه اتضح أن تلك الأجهزة لا تعمل بشكل صحيح، وهو ما أدى إلى إضاعة الوقت، وذلك على الرغم من أن منظمة الصحة العالمية كانت قد طورت أجهزة فحص من قبْل وبعثتها إلى دول أخرى استخدمتها بنجاح، إلا أن إدارة ترامب رفضتها. وتسبب تقاعس إدارة ترامب في توفير عددٍ كافٍ وفعّال من تلك الأجهزة، ومنع المستشفيات والمختبرات الخاصة من تطوير أجهزتها ومعاييرها الخاصة في الكشف عن الفيروس، إلى انفلات العدوى في أميركا بشكل واسع.

الاستجابة في المنطقة العربية

بعد أن أنكر عددٌ من الدول العربية في البداية وجود حالات إصابة لديها بفيروس كورونا، توالت الأخبار اعتبارًا من مطلع آذار/ مارس 2020 عن وجود إصابات في جميع الدول العربية. وبحسب إحصاءات جامعة جونز هوبكنز الأميركية، بلغ عدد الإصابات المسجلة والمعترف بها رسميًا حتى 28 آذار/ مارس 2020، كما يلي: المملكة العربية السعودية 1203، قطر 562، مصر 536، العراق 506، البحرين 473، الإمارات العربية المتحدة 468، لبنان 412، الجزائر 409، المغرب 358، الكويت 235، الأردن 235، تونس 227، عُمان 152، فلسطين 97، السودان 5، سورية 5، موريتانيا 5، الصومال 3، ليبيا 1[51]، لتبدأ هذه الدول في اتخاذ إجراءات لمواجهة الوباء.

الإجراءات الحكومية

جاءت الإجراءات الحكومية في بعض الدول العربية في مواجهة انتشار الفيروس متأخرة بعض الشيء، إذ لم تعلن هذه الإجراءات في جُل الدول العربية إلّا بعد اتخاذ الأمور منحى سلبيًا في إيطاليا على وجه الخصوص، ولا تختلف الدول العربية في هذا كثيرًا عن بقية دول العالم.

كانت الكويت وقطر هما الأسبق في اتخاذ بعض الإجراءات، والتي بدأت في الأول من آذار/ مارس بوقف دخول القادمين من مصر إلى أراضيهما حتى إشعار آخر، ثم امتد هذا الإجراء ليشمل دولًا أخرى لاحقًا[52]، ثم أعلنت السعودية في 8 آذار/ مارس تعليق سفر المواطنين والمقيمين مؤقتًا إلى عدد من الدول ومنها، كما قررت تعليق دخول القادمين من هذه

51 "Coronavirus COVID-19 Global Cases by the Center for Systems Science and Engineering (CSSE) at Johns Hopkins University (JHU)," Johns Hopkins University & Medicine, accessed on 29/3/2020, at: https://bit.ly/3aDyIII

52 "كورونا يمنع القادمين من مصر دخول قطر والكويت"، **الجزيرة نت**، 2020/3/1، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/3av2JKM

الدول[53]. وأغلق السودان في 12 آذار/ مارس حدوده مع مصر ومنع دخول المصريين ومواطني عدة دول أخرى، كما علّق الرحلات الجوية منها وإليها[54].

أما حالة الطوارئ الصحية، فقد أعلنت في الأسبوع الثاني أو الثالث من آذار/ مارس في معظم الدول العربية. ففي 20 من الشهر نفسه أعلنت تونس الحجر الصحي العام، وتم تعليق التنقل بين المدن إلا للضرورة القصوى، وكانت السلطات هناك قد أغلقت أيضًا حدودها البحرية والبرية والجوية[55]. وفي المغرب أعلنت الحكومة حالة الطوارئ الصحية، واتخذت إجراءات لتقييد الحركة في البلاد إلى أجلٍ غير مسمّى. واشترطت على الراغبين في الخروج الحصول على إذنٍ خاص من وزارة الداخلية. كما كانت السلطات المغربية قد أوقفت الدراسة قبل هذا بأيام معدودة وأغلقت كل المرافق غير الضرورية، وأغلقت المساجد[56]. وأعلن الأردن فرض حظر التجول ابتداءً من 21 آذار/ مارس حتى إشعارٍ آخر، وكلّف الجيش بمراقبة التنفيذ. وكان الأردن قد أعلن أيضًا غلق كل المنافذ البحرية والبرية ووقف حركة الطيران[57]. وأعلنت مصر إغلاق المقاهي والمطاعم والمراكز التجارية، والأندية الرياضية والشعبية ومراكز الشباب في 19 آذار/ مارس[58]، ولم تعلن عن حظر التجول إلّا في 25 آذار/ مارس من الساعة السابعة مساءً إلى الساعة السادسة صباحًا[59]. وفرضت السلطات في العراق إجراءات مشددة في محافظات واسط وكربلاء والبصرة جنوبي البلاد، وقررت تعطيل الدراسة، وإغلاق الأماكن العامة، وإلغاء المناسبات الدينية وإغلاق جميع المقاهي والأماكن العامة والمتنزهات وصالات الأعراس ومعاهد التدريس الخصوصي[60].

---

53 "السعودية تعلّق السفر والرحلات «مؤقتاً» مع 9 دول... وتوقف الدراسة في الجامعات والمدارس،" **الشرق الأوسط**، 2020/3/9، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/3ascGZt

54 "السودان يغلق حدوده مع مصر ويمنع دخول مواطنيها و7 دول،" **وكالة الأناضول**، 2020/3/12، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/2QPPixi

55 "تونس.. أول دولة عربية تفرض الحجر الصحي في كامل أراضيها لمواجهة فيروس كورونا،" **سي إن إن بالعربي**، 2020/3/20، شوهد في 2020/3/29، في: https://cnn.it/33TGk7u

56 تاج الدين العبدلاوي، "المغرب.. مساعدات مالية للأسر المتضررة من تدابير 'كورونا'"، **وكالة الأناضول**، 2020/3/28، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/2QUd3En

57 "تونس والأردن والمغرب والسعودية تشدد إجراءاتها لمواجهة كورونا،" **دويتشه فيله**، 2020/3/20، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/3bycCaJ

58 "فيروس كورونا: مصر تغلق المقاهي والمطاعم والمراكز التجارية من الساعة السابعة مساء حتى السادسة صباحا،" **فرانس برس**، 2020/3/19، شوهد في 2020/3/29، في:https://bit.ly/33Sj8Xi

59 "بدء سريان قرار حظر التجوال في جميع أنحاء الجمهورية (فيديو)،" **المصري اليوم**، 2020/3/25، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/2QUyIIj

60 "العراق.. إجراءات مشددة لمنع انتشار 'كورونا'"، **وكالة الأناضول**، 2020/3/5، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/3bF06Xf

وفي السعودية، جاءت إجراءات مواجهة الوباء متدرجة كما في غيرها من الدول. ففي 27 شباط/ فبراير علّق الدخول إلى السعودية لغرض العمرة، وبعد تسجيل أول إصابة في 2 آذار/ مارس علقت السلطات العمرة للمواطنين والمقيمين، وفي 5 آذار/ مارس تم إغلاق الحرمين في غير أوقات الصلاة، وفي 7 آذار/ مارس حظر حضور الجماهير في جميع المنافسات الرياضية، وعلقت رحلات الطيران الجوية في 14 آذار/ مارس، وأغلقت المطاعم في 15 آذار/ مارس، ومُنعت صلاة الجماعة في المساجد فيما عدا الحرمين في 17 آذار/ مارس[61]. وبدءًا من 21 آذار/ مارس علّق الطيران الداخلي والمواصلات البرية الداخلية مدة 14 يومًا، ثم فُرض حظر التجول في 23 آذار/ مارس، وفي 25 آذار/ مارس أغلقت مكة والمدينة والرياض، وجرى تقديم موعد منع التجول إلى الساعة الثالثة عصرًا في عدة مدن[62].

وعُلّقت العملية التعليمية في المدارس والجامعات العربية، وبدأ اتباع هذا الإجراء في الكويت ولبنان في أول آذار/ مارس، ثم في الإمارات في 3 آذار/ مارس، وقطر في 9 آذار/ مارس، ومصر في 15 آذار/ مارس وتونس في 18 آذار/ مارس، والمغرب في 19 آذار/ مارس[63]. وأوقفت عدة دول عربية إصدار الصحف الورقية، كما في الأردن وقطر والإمارات واليمن والسعودية وسلطنة عمان والمغرب وسورية؛ وذلك تخوفًا من نقل العدوى[64].

وبعد إعلان معظم الحكومات العربية حالة الطوارئ، والسماح لها بالحكم عبر المراسيم فترة غير محددة، تصدرت الجيوش المشهد؛ ففي مصر نشرت القوات المسلحة، وقام الجيش برشّ مناطق ومرافقَ مختلفة بالمعقمات، واحتفى الإعلام المصري كعادته بالدور الذي يقوم به الجيش. وفي الأردن، وفي إطار ما يُعرف بقانون الدفاع يقوم الجيش بحراسة الساحات وتطويق المدن والمنشآت والمؤسسات، والتأكد من عدم خروج الناس من بيوتهم في غير المواعيد المخصصة لذلك. وفي تونس، أعلن رئيسها قيس سعيد عن جاهزية الجيش للتدخل في حال تدهورت الأوضاع الصحية[65].

---

61 "تسلسل زمني.. ما هي أبرز الإجراءات التي اتخذتها السعودية لمواجهة كورونا؟" **سي إن إن بالعربي**، 2020/3/19، شوهد في 2020/3/29، في: https://cnn.it/3dMEBFM

62 "تقديم منع التجول في المدن الـ3 إلى 3 عصراً: منع الدخول والخروج من الرياض ومكة والمدينة.. ولا تنقل بين المناطق"، **عكاظ**، 2020/3/25، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/2WQ2tSF

63 "في إطار مواجهة فيروس كورونا.. الإمارات تُعلن تعطيل المدارس لمدة 4 أسابيع والعمل بمبادرة 'التعلم عن بعد'"، **سي إن إن بالعربي**، 2020/3/3، شوهد في 2020/3/29، في:https://cnn.it/3dCloGu ؛ نسرين العبوش، "الكويت تمدد تعليق الدراسة لمدة أسبوعين"، **إرم نيوز**، 2020/3/9، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/2Urke9m؛ "تعليق الدراسة في المدارس والجامعات الحكومية والخاصة لجميع الطلاب حتى إشعار آخر"، **العرب**، 2020/3/9، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/2JnD4b3

64 "كورونا يحجب الصحف الورقية"، **الأخبار**، 2020/3/23، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/2UslOHS؛ حمادي معمري، ""كورونا" يعجل "نهاية" الصحافة الورقية في تونس"، **إندبندنت عربية** 2020/3/25، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/2UsO9Ot

65 "جيوش وقوات عسكرية وشرطية في ساحة الحرب ضد كورونا،" **دويتشه فيله**، 2020/3/21، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/39qjky4

وأعلنت عدة دول عربية إجراءات ومخصصات مالية لمعالجة التداعيات الاقتصادية لانتشار الفيروس ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، منها[66]:

- زادت الحكومة في الكويت ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية بمبلغ 500 مليون دينار كويتي (1.6 مليار دولار أميركي) بغرض تغطية الاحتياجات الطارئة اللازمة لمواجهة انتشار الفيروس. وأنشأت صندوقًا مؤقتًا لتلقّي المساهمات النقدية من المؤسسات والشركات والأفراد؛ لدعم جهود الحكومة في مواجهة الوباء.

- اتخذت دولة قطر حزمة قرارات أهمها تقديم محفزات مالية واقتصادية بمبلغ 75 مليار ريال قطري (نحو 20.5 مليار دولار أميركي) للقطاع الخاص، كما وجهت الصناديق الحكومية لزيادة استثماراتها في البورصة المحلية بعشرة مليارات ريال، ووضعت آليات لتشجيع البنوك على تأجيل أقساط القروض والتزامات القطاع الخاص. وتم إعفاء السلع الغذائية والطبية من الرسوم الجمركية مدة ستة أشهر، وإعفاء قطاع الضيافة والسياحة، وقطاع التجزئة، وقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمجمعات من رسوم الكهرباء والماء. وجرى تسهيل إجراءات التحويلات المالية الإلكترونية إلى الخارج، ووقّعت وزارة التجارة والصناعة عقودًا مع 14 شركة، لرفع المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية والاستهلاكية. ويجري إنشاء مرافق طبية مؤقتة في مناطق مختلفة في البلاد.

- أعدّت السعودية حزمة بقيمة 50 مليار ريال سعودي (13 مليار دولار أميركي) لإعانة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الآثار الاقتصادية لتفشي الفيروس. وقدّمت إجراءات أخرى، منها تأجيل بعض المستحقات الحكومية لتوفير سيولة للقطاع الخاص، والإعفاء من المقابل المالي على الوافدين المنتهية إقاماتهم، وتمكين أصحاب العمل من تمديد تأشيرات الخروج والعودة التي لم تستغلّ خلال مدة حظر الدخول والخروج، وتمكين أصحاب الأعمال من تأجيل توريد ضرائب الدخل والقيمة المضافة والسلع الانتقائية، وتأجيل تقديم الإقرارات الزكوية وتأجيل سداد الالتزامات المترتبة بموجبها، وتأجيل دفع بعض رسوم الخدمات الحكومية والرسوم البلدية المستحقة على منشآت القطاع الخاص.

---

66 "كيف تدعم الدول اقتصادها ومعيشة مواطنيها في مواجهة كورونا؟"، **العربي الجديد**، 2020/3/17، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/2Upm0aY؛ "الإمارات تعلن عن خطة دعم اقتصادي بقيمة 100 مليار درهم لاحتواء 'كورونا'"، **الشرق الأوسط**، 2020/3/14، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/2Jn3PfR؛ "مواجهة كورونا.. تعرف على مخصصات الدول العربية والعالمية لدعم اقتصاداتها"، **الجزيرة نت**، 2020/3/16، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/2yiLlLh؛ نور رشوان، "السيسي عن تخصيص 100 مليار جنيه لمواجهة كورونا: هي مصر قليلة ولا إيه؟"، **الشروق**، 2020/3/22، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/3bAJv6Q؛ العبدلاوي؛ "البنك المركزي الأردني يخفض احتياطيات البنوك لضخ سيولة في الاقتصاد"، **الاقتصادية**، 2020/3/15، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/2UIK73s؛ "مصر.. حزمة إجراءات اقتصادية لتفادي آثار 'كورونا'"، **سكاي نيوز عربية**، 2020/3/17، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/3dA37tr؛ "السعودية.. تدابير عاجلة لتخفيف تداعيات كورونا على الاقتصاد"، **سكاي نيوز عربية**، 2020/3/20، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/2UMtzr4

- خصصت وزارة المالية المصرية حزمة قدرها 100 مليار جنيه مصري (6.3 مليارات دولار أميركي) لمواجهة الآثار المحتملة لانتشار الفيروس، وتمّ إلغاء الرسوم والعمولات المطبّقة على رسوم نقاط البيع والسحب من منافذ الصرف الآلي والمحافظ الإلكترونية مدة ستة أشهر. كما خصص مليار جنيه للمصدّرين خلال آذار/ مارس ونيسان/ أبريل 2020 لسداد جزء من مستحقاتهم، وتأجَّل سداد الضريبة العقارية المستحقة على المصانع والمنشآت السياحية مدة ثلاثة أشهر، ورُفعت الحجوزات الإدارية على كافة المموّلين الذين لديهم ضريبة واجبة السداد وإعادة تسوية ملفات هؤلاء الممولين من خلال لجان فضّ المنازعات. وبخصوص البورصة، خُفِّضت ضريبة الدمغة وسعر ضريبة توزيع الأرباح الرأسمالية للشركات المقيدة بها، إضافة إلى الإعفاء الكامل للعمليات الفورية على الأسهم من ضريبة الدمغة لتنشيط حجم التعامل.

- في المغرب استُحدِث صندوق خاص لتدبير ومواجهة وباء فيروس كورونا ورصد له نحو 1.1 مليار دولار أميركي، وتم وقف استيفاء المساهمات الاجتماعية من الشركات، وتجميد سداد الشركات ديونها للمصارف، كما خصصت الحكومة مساعدات مالية لدعم الأسر المتضررة.

- خفض البنك المركزي في الأردن الاحتياطيات الإجبارية للبنوك التجارية من 7 في المئة إلى 5 في المئة، لضخّ أكثر من 500 مليون دينار أردني (705 ملايين دولار أميركي) في الاقتصاد.

المبادرات الشعبية

إلى جانب هذه الإجراءات الحكومية والمخصصات المالية، أُعلن عن العديد من المبادرات الشعبية لمواجهة تداعيات انتشار الوباء، ومن هذه المبادرات مبادرة «مستعدين» للتعليم عن بعد في الكويت[67]، وحملة «والله تسوى» للتوعية بالبقاء في المنازل في قطر[68]، وقيام دار النشر المصرية اللبنانية بالتبرع بعدد من الكتب للمصابين في الحجر الصحي في مصر[69]. كما أعلن عن مبادرات أخرى للجامعات والمحافظات في مصر لأجل التوعية بالفيروس وتعقيم المدارس والجامعات[70]. وفي المغرب أعلن عن مبادرات عدة منها مبادرة جمعية

---

67 "بعد إغلاق المدارس بسبب كورونا.. مبادرة تطوعية بالكويت للتعليم عن بعد،" **الجزيرة نت**، 2020/3/12، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/2vX025L

68 سلامة عبد الحميد، "'والله تسوى'... حملة توعية قطرية بأهمية البقاء في المنازل لمحاصرة كورونا،" **العربي الجديد**، 2020/3/28، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/2yhZhoO

69 "'اقرأ فى الحجر الصحي'.. مبادرة للدار المصرية اللبنانية لمصابي كورونا،" **ماسبيرو**، 2020/3/28، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/3aDBcqw

70 "صور.. شباب المحافظات والمنظمات يطلقون مبادرات إيجابية لتوعية المواطنين بكورورنا.. رش المصالح الحكومية بالمطهرات ورؤساء المدن يشرفون على حملات التطهير .. وتوزيع زجاجات الكحول والكمامات الطبية على العاملين،" **اليوم السابع**، 2020/3/23،

طنجة للتنمية الاجتماعية والمحافظة على البيئة بتوزيع الكمامات الطبية والقفازات على المواطنين في الشارع، ومبادرة «قفّة الخير» لمساعدة الأسر المتضررة من الأزمة، ومبادرة «الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا» الذي جمع عشرة ملايين درهم خلال يوم واحد فقط[71]. وفي إدلب في شمال سورية، تقوم فرق الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء) بحملات توعية وتطهير ضمن جهود مواجهة أيّ انتشار محتمل للفيروس[72].

التداعيات وردود الفعل

يتجلى عدم قدرة الجهاز الصحي العمومي والمستشفيات على استيعاب حدٍ أدنى من انتشار الوباء في مسارعة الدول الفقيرة إلى اتخاذ خطوات وقائية شديدة لتجنب إغراق المستشفيات بالمرضى. فهي ليست مؤهلة للتصدي لمهمة العناية الفردية بكل من يصاب بالفيروس، وحتى قدراتها على مستوى شبكة الصحة العمومية محدودة للغاية. يستثنى من ذلك بعض دول الخليج. من ناحية أخرى، فإن اقتصادات هذه البلدان غير قادرة على تعويض العاملين مُعيلي الأسر غير المرتبطين بوظيفةٍ وراتبٍ دائم، والذين لا يتلقون أجرًا إذا لم يعملوا، كما أنها ليست قادرة على دعم أصحاب المتاجر والورش والشركات الصغيرة لتعويضهم عن مرحلة الإغلاق. ولهذا، فإن هذه الدول تجد نفسها بين خيارين أحلاهما مرّ، وهما: عدم القدرة على تحمّل النتائج الاقتصادية للإغلاق، وعدم القدرة على تحمّل النتائج الصحية للتساهل.

وكان لأزمة انتشار فيروس كورونا عددٌ من التداعيات، منها:

أ. لقيت الإجراءات الحكومية مزيجًا من الإشادة والنقد من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في عدة دول عربية، بينما وزّع البعض المسؤولية في مواجهة تداعيات انتشار الفيروس بين «السلطة والشعب»[73]. وفي مصر على سبيل المثال، أشاد البعض بإجراءات الحكومة، بينما انتقدها البعض الآخر. ومن القضايا الملحّة في مصر قضية المسجونين، فقد رفضت الحكومة دعوات الإفراج عنهم كما حدث في دول مثل إيران والسودان والأردن وفرنسا والولايات المتحدة والبحرين. واتهم وزير الإعلام المصري المنادين بإطلاق سراح المسجونين بأنهم مُغرضون ووراءهم جهات «معروفة»، بل شنّت وزارة الداخلية حملة اعتقالات شملت العشرات. والأسوأ من هذا هو إصدار قانون يلغي

شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/2vVlulj

71 "الوجه الآخر لكورونا.. حين تصبح إجراءات حكومات عربية محل إشادة!"، **دويتشه فيله**، 2020/3/18، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/3at6gt4

72 عبد الله البشير، "حملات توعية وتطهير ضدّ فيروس كورونا في إدلب"، **العربي الجديد**، 2020/3/28، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/2UHhyDq

73 "الوجه الآخر لكورونا.. حين تصبح إجراءات حكومات عربية محل إشادة!".

الإفراج الشرطي عن المتهمين في قضايا التجمهر، بمعنى أنه صار مُلزمًا قضاء كامل العقوبة داخل السجون[74]. وألغت السلطات المصرية، أيضًا، اعتماد الصحافية البريطانية - الألمانية روث مايكلسون العاملة لدى صحيفة **الغارديان** البريطانية بعد اتهامها بنقل معلومات من دراسة أعدّها علماء أوبئة من كندا، وأشاروا فيها إلى أنّ الفيروس قد يكون منتشرًا في مصر بشكل أوسع ممّا أعلنت الحكومة[75]. وقالت مايكلسون إن سبب إبعادها هو تسييس النظام في مصر للمشكلة لأنه «يخشى من تقويض استقرار حكمه»[76].

ب. من المنتظر أن يكون التأثير الأكبر من تداعيات الإغلاق والعزل الاجتماعي على المدى القصير من نصيب عمال المياومة في الدول العربية خاصة في قطاعات المقاولات والسياحة والتجارة. وبحسب صندوق النقد العربي، فإن نحو 40 في المئة من العمالة العربية تعمل في القطاع غير الرسمي، وترتفع هذه النسبة بحسب منظمة العمل الدولية إلى ما يزيد على 60 في المئة[77].

ج. يعاني الأطباء والفرق الصحية نقصًا في المعدات ويتعرضون إلى ضغوط نفسية وبدنية شديدة. ففي مصر على سبيل المثال، تناقل نشطاء تدوينات لأطباء وممرضين يشتكون من نقص المعدات من كمامات ومعقمات داخل المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية، وينتقدون إرسال مساعدات طبية إلى إيطاليا، بينما رحّب آخرون بإرسال المساعدات إلى الخارج معتبرين ذلك دليلًا على استقرار الأوضاع في مصر[78].

د. يؤدي انعدام الشفافية إلى انتشار الشائعات وتنامي حالة عدم الثقة بالإجراءات الحكومية.

ه. استجابة المتظاهرين في الجزائر ولبنان والعراق لدعوات وقف التظاهر تقيدًا بإجراءات العزل المنزلي.

---

74 "مجلس النواب المصري يحرم المتهمين بقضايا التجمهر من الإفراج الشرطي،" **العربي الجديد**، 2020/3/9، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/2QUcSs1

75 "سيناريو مخيف عن فيروس كورونا في مصر حسب دراسة كندية"، **دويتشه فيله**، 2020/3/16، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/2WYfYj8

76 "بعد إلغاء اعتمادها بمصر.. صحفية لـDW: مصر تسيّس أزمة كورونا"، **دويتشه فيله**، 2020/3/27، شوهد في 2020/3/29، في: https://bit.ly/33QY2Zt

77 "فيروس كورونا: هل يدفع الفقراء ثمن إجراءات مواجهة العدوى؟"، **بي بي سي عربي**، 2020/3/25، شوهد في 2020/3/29، في: https://bbc.in/33QSjCU؛ موسى الظريف، "فيروس كورونا: عمال اليومية في مصر يئنون رغم محاولات لدعمهم،" **بي بي سي عربي**، 2020/3/28، شوهد في 2020/3/29، في: https://bbc.in/2QVAg9j

78 "فيروس كورونا: رسائل وصور مؤثرة من الأطباء حول العالم"، **بي بي سي عربي**، 2020/3/23، شوهد في 2020/3/31، في: https://bbc.in/2QYe1zM

ثانيًا. تداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي

لا تكاد توجد، في زمن السلم، سابقة تاريخية مماثلة لأزمة وباء فيروس كورونا لجهة تأثيرها في الاقتصاد العالمي. فخلال فترة قصيرة نسبيًا انخفض النشاط الاقتصادي إلى درجة قريبة من الصفر، باستثناء القطاعات الأساسية. وهو ما لم يطرأ في بلدٍ واحد أو منطقةٍ واحدة فقط، بل بلغ جميع القارات، ولم يقتصر على قطاعات معينة فقط، بل إنّ قوائم القطاعات المعرّضة للمخاطر توسّعت لتشمل جلّ القطاعات الإنتاجية، المادية وغير المادية، والتي توقّفت اليوم بشكلٍ شبه كامل وفترة غير محدّدة. وأصبحت الأسواق المالية غارقةً في الاضطراب، بما يشمل جميع فئات الأصول، بما في ذلك الأسهم، والسندات، والذهب، والسلع، والنفط. وهو ما جعل الاقتصاديين يخفّضون توقعاتهم بشأن آفاق النمو مراتٍ عدّة منذ بداية الأزمة، ويرفعون توقعاتهم باحتمالية حدوث ركود في معظم الاقتصادات الكبرى، بدءًا من الصين، على الأقل في النصف الأول من عام 2020.

وفي اقتصادٍ عالمي معولم ومترابط، تبدو العواقب هائلة. إضافة إلى ذلك، فإن الانكماش الاقتصادي غير المسبوق الناجم عن وباء كورونا يطرأ قبل أن يتعافى الاقتصاد كليًا من أزمة عام 2008. وهو ما دفع البنوك المركزية والحكومات في جميع أنحاء العالم إلى إطلاق تدابير بشكلٍ عاجل وعلى نطاقٍ غير مسبوق.

وما يشدّ الانتباه أكثر في أزمة فيروس كورونا، مثلًا مقارنةً بأزمة فيروس سارس التي احتدمت في 2002 - 2003، هو الخوف الكبير الذي تثيره لدى الفاعلين الاقتصاديين بسبب اتساع رقعة انتشاره وسرعته ليشمل جميع الدول المتطورة بما فيها الولايات المتحدة (على الرغم من أنّ نسبة الوفيات فيها حتى الآن أقلّ من فيروس سارس)، وعلى الرغم من أن الاقتصاد الصيني قد أصبح اليوم أكبر من 8 إلى 9 مرات مما كان عليه وقت أزمة فيروس سارس، وتوسّع نطاق السلع والخدمات التي تصدّرها الصين، كما أصبح البلد أكثر ارتباطًا وتشبيكًا بالدول الأخرى مما كان عليه قبل 20 عامًا.

وفي سياقٍ دولي مضطرب بسبب الحرب التجارية الجارية منذ عامين بين أكبر اقتصاديْن في العالم، وحرب الأسعار في مجال صناعة النفط، جاء وباء كورونا ليتسبّب في التوقف الفوري لأغلب قطاعات الاقتصاد العالمي. وهو ما دفع بالفاعلين إلى السعي للحصول على السيولة المالية في أسرع وقتٍ ممكن، ومهما كلّف الأمر، من خلال تصفية ما يملكون من أصولٍ في الأسواق؛ كما بدأت المجموعات الكبيرة والبنوك تعيد جميع أصولها من الخارج. وهكذا، شهدت مؤشرات داو جونز الأميركي، وفوتسي 100 البريطاني، ونيكاي الياباني، انخفاضات كبرى منذ بدء تفشي المرض في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019، كما يوضح ذلك الشكل (8).

الشكل (8): تأثير أزمة فيروس كورونا في أهم أسواق الأسهم العالمية منذ بداية تفشّي الوباء

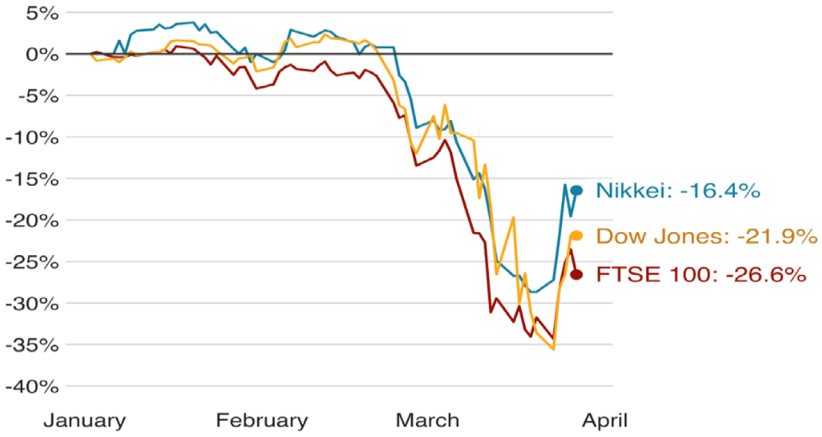

المصدر:

Lora Jones, David Brown & Daniele Palumbo, "Coronavirus: A visual guide to the economic impact," *BBC News,* 28/3/2020, accessed on 28/03/2020, at: https://bbc.in/2UNmGWy

ويبدو أنّ النظام المالي الدولي قد دخل في وضع تصفية الأصول؛ فجميع الأصول المالية، حتى تلك التي تعتبر ملاذات آمنة (أذون الخزانة الأميركية، والذهب، والسندات الحكومية) معروضةٌ للبيع. وكل القيم تأخذ منحى الانخفاض، وتختفي السيولة تدريجيًا في جميع الأسواق، في حين أنّ التقلّب، بوصفه أحد أهم مؤشّرات التوترات في الأسواق، هو في أعلى مستوياته.

ومع ذلك، يظلّ من السابق لأوانه تقييم العواقب السلبية لأزمة وباء فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي في كلّيتها. ولكن من المؤكد أنها ستكون هائلةً، وستتفاقم إذا استمرّ مداها الزمني مدةً أطول من المتوقّع. فقد توصّلت دراسة حديثة إلى استنتاجٍ «محافظ» بأنّ توقّف مقاطعة خوبي كان قادرًا على التسبّب في انخفاضٍ بنسبة 4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للصين، ونقطة مئوية واحدة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (بما يساوي 40 مليار دولار أميركي، و65 مليار دولار أميركي شهريًا على التوالي)[79]. ويظلّ أحد أهمّ مظاهر هذه التداعيات وأبرزها هو النفط، بوصفه «المنظم الكبير» للاقتصاد العالمي.

79 Shaowen Luo & Kwok Ping Tsang, "How Much of China and World GDP has the Coronavirus Reduced?" *Social Science Research Network*, 18/3/2020, p. 8, accessed on 29/3/2020, at: https://bit.ly/39kE22s

فمنذ ثلاثة أشهر، لم يعد الاقتصاد الصيني يستهلك النفط لمصانعه أو للنقل، بينما كان في السابق أكبر مستورد للنفط في العالم بمعدّل 14 مليون برميل يوميًا. ومن ثمّ، بدأت أسعار النفط في الانخفاض، ولم يكن أمام البلدان المنتجة أيّ خيارٍ لدعمها سوى تخفيض الإنتاج، وهو ما فشلت فيه بعد انهيار المفاوضات بين السعودية وروسيا بداية آذار/ مارس 2020، وبدْء الرياض حرب أسعار من خلال زيادة الإنتاج بشكل ملحوظ، حتى شارفت أسعار النفط، مع نهاية آذار/ مارس 2020، عتبة الـ 20 دولارًا أميركيًا[80].

وتتفاقم التداعيات الاقتصادية على المستوى الدولي يوميًا، وعلى جميع المستويات، سواء بالنسبة إلى الاقتصادات الكبرى، أو الاقتصاديات الناشئة، وحتى الاقتصادات الفقيرة، والتي تواجه مخاطر كبرى أصلًا، فضلًا عن أنّ عليها مواجهة التأثيرات الصحية للوباء، دون توفرها على البنى التحتية الصحية والمعدّات والموارد البشرية اللازمة لذلك. وفي حين قد تظل هذه التداعيات الاقتصادية ظرفيةً بالنسبة إلى الاقتصادات المتقدمة التي يمكن أن تتعافى بسرعة وتعود إلى الاستقرار النقدي والمالي، فإنّ الدول النامية ستتأثّر بشكلٍ أكبر، لأنها تعاني تشوّهاتٍ واختلالات بنيويةً في اقتصاداتها، مثل ضعف التنافسية في الأسواق، ومحدودية دور قطاع الأعمال، وضعف الاقتصاد الرقمي، لمصلحة سيادة الريع، والفساد، والاحتكارات من كلّ نوع؛ على نحوٍ يجعل هذه الأزمة ذات تأثيرات مضاعفة بالنسبة إليها.

وتترافق هذه التداعيات التي تهدّد الاقتصاد الدولي بفقاعةٍ ضخمة من الديون الخاصة تهدّد منذ فترة طويلة الاقتصاد العالمي. ومع تجمّد الاقتصاد العالمي تحت تأثير أزمة فيروس كورونا، يمكن هذه الفقاعة أن تنفجر في أيّ وقت.

التدابير المتخذة لمواجهة الأزمة

تعدّدت وتسارعت التدابير المتخذة على مستوى جميع البلدان لمواجهة الأزمة؛ ومن آخرها تدخّل بنك الاحتياطي الفدرالي في منتصف آذار/ مارس 2020، ليطلق سلاحه الأخير: التيسير الكمّي Quantitative Easing, QE، وهو سياسة نقدية غير تقليدية، تتمثّل في شراء سندات الدين بكثافة من الفاعلين الماليين، لا سيّما أذون الخزانة أو سندات الشركات، وتستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة. وتندرج هذه الإجراءات المتّخذة من جانب الاحتياطي الفدرالي مع ما تقوم به مثيلاتها عبر العالم. فقد اصطف البنك المركزي الأوروبي، وبنك اليابان، وبنك إنكلترا، والبنك الأسترالي، والعديد من البنوك المركزية الأخرى لمواجهة الاضطراب الذي تسبّب فيه وباء فيروس كورونا. وأعلنت جميعها عن ترسانة من الوسائل النقدية غير العادية: تخفيض أسعار

80 يشير بعض التوقعات إلى احتمال وصول سعر برميل النفط عتبة الـ 10 دولارات.

الفائدة الرئيسة، وتأمين وصول غير محدود إلى السيولة للبنوك، وإعادة شراء الأوراق المالية في الأسواق.

ومن جانب الحكومات، جرى الإعلان أيضًا عن حزمٍ مالية بآلاف المليارات، ومن أبرزها موافقة مجلس الشيوخ الأميركي في 27 آذار/ مارس 2020 على حزمةٍ تحفيزية قيمتها 2.2 تريليون دولار أميركي (وهي الأضخم في تاريخ الولايات المتحدة)، لمساعدة الشركات والأفراد في مواجهة التباطؤ الاقتصادي الناتج من تفشي فيروس كورونا، وتزويد المستشفيات بالإمدادات الطبية. كما أعلنت الحكومة الألمانية عن نيتها مخالفة قاعدة «فرملة الديون» التي أدرجتها في الدستور في عام 2009، والتي تمنعها من تشغيل عجزٍ في الميزانية؛ وبذلك يمكنها أن تطلق برنامجًا بقيمة 500 مليار يورو لدعم عالم الأعمال. وفي الاتجاه نفسه، أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير ليين، في 20 آذار/ مارس 2020، تعليق قواعد الانضباط في ميزانية الاتحاد الأوروبي، من أجل السماح للدول الأعضاء بالإنفاق بقدر ما يلزم لمكافحة العواقب الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا.

ومع ذلك، فكلّ هذا لا يكفي لمواجهة الأزمة؛ ذلك أنّ سياسات الإغلاق وإجراءات الاحتواء، وتمديد أمدها ونطاقها في كلّ مرة، يزيد كل ذلك من موجات الهلع والاضطراب في الأسواق، ويزيد من قتامة آفاق الخروج من الأزمة سريعًا، واستعادة النشاط الاقتصادي عافيته ونموّه.

توقعات مسارات تطورات الأزمة

تظلّ توقعات مسار تطور الأزمة، الموضوعة في السياق الحالي، موسومةً بأوجهٍ عدّة من عدم اليقين، لا سيّما بالنظر إلى مدّة سريان تنفيذ تدابير الاحتواء، وتقييد حركة التنقّل، وتوقّف الإنتاج. وقد خفّضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توقعاتها لنموّ الاقتصاد العالمي إلى نسبة 2.4 في المئة فقط في 2020، معتبرةً أنّ تفشّي المرض «فترة أطول وأكثر كثافة» يمكن أن يخفض النمو الاقتصادي العالمي إلى 1.5 في المئة في عام 2020 (الشكل 9).

الشكل(9): انخفاض توقعات النمو وفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

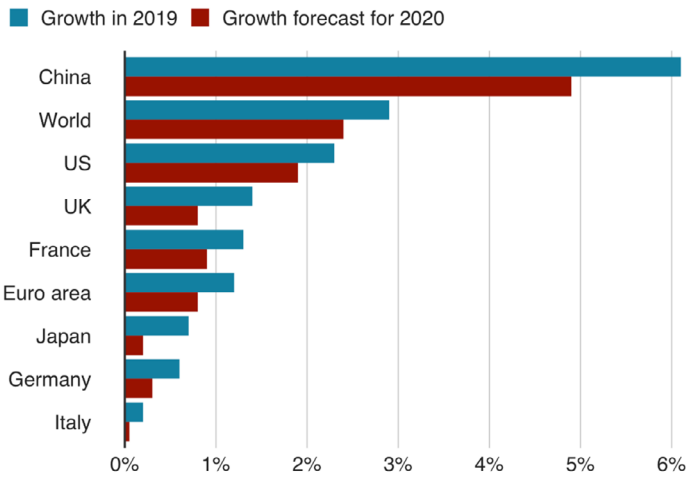

المصدر:

Lora Jones, David Brown & Daniele Palumbo, "Coronavirus: A visual guide to the economic impact," *BBC News*, 28/3/2020, accessed on 28/03/2020, at: https://bbc.in/2UNmGWy

وإن كان في الإمكان توقّع الأضرار الاقتصادية الظرفية بالنظر إلى المدى الزمني لاستمرار الأزمة، فإنه يصعب التنبّؤ بحدوث ضررٍ اقتصادي دائم ناجم عن حدوث صدمة في جانب العرض في الاقتصاد. ذلك أنّ عوامل العرض، أي رأس المال والعمل والتكنولوجيا، تتأثر بشكل دائم بالأحداث الشديدة، مثل الحروب، أو الكوارث الطبيعية، أو الأزمات المالية، أو الأوبئة. وفي ظلّ تفشي الوباء، لا توجد ضمانات لعدم حصول ضرر اقتصادي دائم؛ لكن السيناريو المرجّح هو القائم على فرضية نجاح إجراءات الاحتواء في الحدّ من انتشار الفيروس خلال الربع الثاني من العام، والبدء في رفع الحظر وإجراءات الاحتواء تدريجيًا، ليبدأ النشاط الاقتصادي في استعادة عافيته في الربع الثالث من العام. وهو ما يعني أنّ الأضرار الاقتصادية (الجسيمة) ستكون بالأساس ظرفية، ولن تكون دائمة. وهو ما يتماثل مع ما جرى خلال أزمة سارس في عامَي 2002 - 2003. أما في حال عدم القدرة على السيطرة على تفشّي الفيروس، فإنّ الضرر سيكون بنيويًا ودائمًا. وتوضح تجارب الأوبئة في الماضي، مثل الطاعون في منتصف القرن الرابع عشر، أو الإنفلونزا الإسبانية في 1918 - 1920، كيف يمكن هذه الأحداث أن تترك الاقتصادات معطلة. كما يمكن أن يحدث ضرر اقتصادي دائم عبر قناة مهمة أخرى، من خلال انخفاض مستويات رأس المال بالنسبة إلى كل عامل أو تدمير رأس المال. ويمكن أن يحدث هذا على سبيل المثال إذا أفلست الشركات غير المالية المثقلة بالديون (وخاصة تلك

الموجودة في قطاع التصنيع) نتيجةً لإجراءات الاحتواء؛ إذ تعتمد هذه الشركات على النمو الاقتصادي المرتفع لمواصلة خدمة هذا الدين. وإذا توقفت مستويات النمو المرتفعة هذه، حتى ولو فترة قصيرة نسبيًا، فقد تجد مثل هذه الشركات المثقلة بالديون صعوبةً في الوفاء بالتزاماتها، دون دعمٍ حكومي ضخم.

وعلى وجه العموم، استنادًا إلى تجربة أزمة سارس والمعلومات المتوافرة حاليًا، من المرجّح أن تكون الآثار الاقتصادية العالمية لفيروس كورونا أكثر حدّة، لكون الصين أصبحت اقتصاديًا أكبر وأقوى بكثير، وأكثر تشبيكًا وارتباطًا بالاقتصاد العالمي، وأكثر عرضةً للتأثّر مما كانت عليه قبل نحو 20 عامًا. ولذا فقد يكون التأثير المؤقت بنحو بضع نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي تقديرًا معقولًا في النصف الأول من عام 2020. وإذا قابل هذا ارتفاع النمو في النصف الثاني من عام 2020، فقد يظلّ التأثير الكليّ في نموّ الناتج المحلي الإجمالي السنوي محدودًا نسبيًا. وهذا يعتمد على ما سيحدث بعد الربع الأول من العام بالنظر إلى شدة انتشار الوباء، وقدرة البلدان المصابة بشدّة على احتوائه، والتحفيز الحكومي للتعويض عن الأضرار الاقتصادية، و/أو ابتكار دواء أو لقاح للفيروس.

وإذا أخذنا في الاعتبار أنّ الأزمات الاقتصادية تحمل أيضًا فرصًا اقتصادية، فإن من شأنها أن تكون محفّزًا على العديد من التحولات العميقة في البنى الاقتصادية، لا سيّما في الاقتصاد المالي الذي يعاني على نحوٍ مستدام المضاربة، والانقطاع عن الاقتصاد الإنتاجي، والفقاعات المالية. كما قد تشهد فترة ما بعد كورونا تغيراتٍ عميقةً في بنية التجارة العالمية، وفي صلاحيات منظمة التجارة العالمية؛ لأنّ النزعة الحمائية لدى كثير من البلدان سوف تتعزّز. وفي إمكان الأزمة، أيضًا، الدفع بأنماط جديدة لتقسيم العمل دوليًا، ولتنظيم العمل محليًا، مثلًا من خلال تطوير العديد من الشركات والمؤسسات لنظام العمل عن بُعد. وستكون لأزمة فيروس كورونا تأثيرات مهمة أكيدة في الأنظمة الصحية، من حيث تزايد الاعتناء بها، والاستثمار فيها، والدفع باقتصاد المخاطر لمواجهة أي طوارئ في المستقبل. وأخيرًا وليس آخرًا، قد تسهم الأزمة الحالية في زيادة الوعي العالمي بإشكالية التغيّر المناخي والاحتباس الحراري والمشاكل البيئية العديدة المتفاقمة، ما يفتح باب الأمل لاجتراح نماذجَ اقتصادية بديلة ومستدامة.

المراجع

العربية

«بيان الدكتور أحمد بن سالم المنظري، المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية، بشأن مرض كوفيد-19 في إقليم شرق المتوسط». منظمة الصحة العالمية. المكتب الإقليمي لشرق المتوسط. 2020/3/3. في:https://bit.ly/2JnZEQM

«مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): أسئلة وأجوبة». منظمة الصحة العالمية. في: https://bit.ly/2w0LpP0

الأجنبية

“Armed Forces of Spain Request International assistance in their Response to COVID-19.” North Atlantic Treaty Organization. 23/3/2020. at: https://bit.ly/39rLnxl

Berger, Helge. Kenneth Kang & Changyong Rhee. “Blunting the Impact and Hard Choices: Early Lessons from China.” *IMF Blog*. 20/3/2020. at: https://bit.ly/3an05a5

“Coronavirus COVID-19 Global Cases by the Center for Systems Science and Engineering (CSSE) at Johns Hopkins University (JHU).” Johns Hopkins University & Medicine. at: https://bit.ly/3aDyIII

“Spain has lowest annual mortality rate in the EU.” *EL PAIS*. 18/7/2019. at: https://bit.ly/33W6vKO

European Commission. “ State of Health in the EU, Germany: Country health profile 2019.” at: https://bit.ly/3bCvdmf

_____. “ State of Health in the EU, Spain: Country health profile 2019.” at: https://bit.ly/3bsTdYK

_____. “State of Health in the EU, France: Country health profile 2019.” at: https://bit.ly/2UrQr09

_____. “State of Health in the EU, Italy: Country health profile 2019.” at: https://bit.ly/2yipkMJ

European Council. “COVID-19 - Council Gives Go-Ahead to Support from EU Budget.” 18/3/2020. at: https://bit.ly/3byNbWI

_____. "Joint statement of the members of the European Council, 26 March 2020." 26/3/2020. at: https://bit.ly/2wH16uQ

Guo, Yan-Rong et al. "The origin, transmission and clinical therapies on coronavirus disease 2019 (COVID-19) outbreak – an update on the status." *Military Medical Research*. vol. 7, no. 11 (2020).

"Hospital beds." Eurostat Database, *OECS*. at: https://bit.ly/33SHvUM

Luo, Shaowen & Kwok Ping Tsang. "How Much of China and World GDP has the Coronavirus Reduced?" *Social Science Research Network*. 18/3/2020. at: https://bit.ly/39kE22s

"State of Health in the EU, Spain: Country health profile 2019." *OECD*. at: https://bit.ly/39AiJtD

The White House. "Remarks by President Trump, Vice President Pence, and Members of the Coronavirus Task Force in Press Conference." 13/3/2020, at: https://bit.ly/2JoiBTH

Treaty of Amsterdam amending the Treaty on European Union. the Treaties Establishing the European Communities and Certain Related Acts. *Official Journal of the European Communities* (97 /C 340 / 1). 10/11/1997. at: https://bit.ly/38FjWQc

Treaty on European Union. *Official Journal of the European Communities*. C 191. 29/7/1992. at: https://bit.ly/2IcaQ2o

World Health Organization. "Coronavirus disease (COVID-2019) situation reports." at: https://bit.ly/2WOYoOy

_____. "Spain." at: https://bit.ly/33ZwrVK